العدد 185 • يناير - مارس 2026

تجاريس

مجلة متخصصة في التجارة والاستثمارات الدولية والبينية لمنظمة التعاون الإسلامي

تقرير خاص

النقل وتسهيل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

من التحديات الهيكلية إلى الآفاق الاستراتيجية

مقابلة

سعادة السيد فرانسيس موغوغا

الرئيس التنفيذي لمعرض «أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار»

قصص نجاح في ريادة أعمال النساء والشباب

الدكتورة فاتوماتا ساكو

مؤسسة وصاحبة العلامة التجارية Kaira-Ma

معرض أوتالي أفريقيا للسياحة 2026

الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي:

تحديات الصدمات العالمية وتنسيق السياسات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

ISSN : 2230-1933

المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومقره في الدار البيضاء (المغرب)، هو جهاز فرعي لمنظمة التعاون الإسلامي مكلف بتنمية التجارة والاستثمارات البينية للدول الأعضاء.

من أهدافه الرئيسية:

- تشجيع تنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء؛
- تشجيع الاستثمارات ذات الصلة بتنمية المبادلات التجارية؛
- المساهمة في الترويج لمنتجات الدول الأعضاء وتسهيل دخولها إلى الأسواق الخارجية؛
- العمل على جمع ونشر المعلومات التجارية؛
- تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري والمفاوضات التجارية الدولية؛
- مساعدة المؤسسات ومختلف الفعاليات الاقتصادية.

محاور أنشطة المركز:

التنشيط التجاري

- تشجيع الاتصالات واللقاءات بين رجال الأعمال في الدول الأعضاء؛
- الترويج لمنتجات الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال إقامة المعرض الإسلامي وتنظيم المعارض القطاعية والمتخصصة بصفة منتظمة؛
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء وتعزيز قدرات وكالات تنمية الصادرات.
- تقديم الخدمات الاستشارية والخبرة للدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري.

الاعلام التجاري

- جمع ونشر البيانات التجارية؛
- تطوير قواعد بيانات تجارية يسهل الوصول إليها؛
- مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء وتنظيم مراكز التوثيق وشبكات المعلومات التجارية.

تشجيع الاستثمار

- تشجيع الاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء؛
- تقديم الاستشارات والخبرات للدول الأعضاء في مجال تشجيع الاستثمارات، ولاسيما الاستثمار الموجه نحو التصدير.

الدراسات والبحوث

- نشر تقرير سنوي حول التجارة البينية الإسلامية؛
- إجراء دراسات قطاعية حول المنتجات والأسواق؛
- دراسة السبل والوسائل الكفيلة بالحد من الحواجز التي تعرقل التجارة بين الدول الأعضاء.

التدريب

- تنظيم الندوات والدورات التدريبية
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء هيئة من الخبراء في مختلف مجالات تنمية التجارة.

المفاوضات التجارية الدولية

- مساعدة الدول الأعضاء في المفاوضات التجارية؛
- التحضير وتنظيم المفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الإفتتاحية

النقل، ركيزة استراتيجية للتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ولاسيما إعادة تشكيل سلاسل الإمداد واحتدام المنافسة الدولية، يبرز قطاع النقل كرافعة استراتيجية حاسمة لتعزيز تنافسية الاقتصادات. وبالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، الممتدة عبر إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية، فإن تطوير منظومات نقل متكاملة وفعّالة يُعدّ مدخلا أساسيا لتحفيز التجارة البينية. وفي هذا السياق، يشكّل الاستثمار في البنية التحتية، وتحديث الخدمات اللوجستية، وتعزيز التنسيق والتعاون التنظيمي بين الدول الأعضاء، ركائز رئيسية لدعم التكامل الاقتصادي داخل فضاء المنظمة.

في الوقت الراهن، ورغم التقدّم الملحوظ الذي حققته التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي خلال السنوات الأخيرة بفضل مبادرات تحفيز التبادل والاستثمار، فإنها لا تزال دون مستوى الإمكانات الحقيقية التي تزخر بها المنطقة. إذ لا تزال مجموعة من التحديات تعيق تطورها، من أبرزها ارتفاع التكاليف اللوجستية، وضعف الترابط الإقليمي، واستمرار أوجه القصور في البنية التحتية لقطاع النقل. وفي هذا الإطار، تبرز أنظمة النقل كعنصر محوري في ضمان انسيابية المبادلات التجارية، حيث تمثل شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات الشرايين الحيوية التي يقوم عليها نشاط التجارة الدولية.

في عدد كبير من دول منظمة التعاون الإسلامي، تم رصد استثمارات مهمة لتحديث الموانئ، وتطوير الممرات اللوجستية، وتعزيز شبكات الطرق والسكك الحديدية، سواء في آسيا أو الشرق الأوسط أو إفريقيا. وتسهم مشاريع هيكلية كبرى، من قبيل ممرات النقل العابرة لإفريقيا، وخطوط السكك الحديدية الحديثة في آسيا الوسطى، إلى جانب تحديث الموانئ المحورية في العالم الإسلامي، في تعزيز ترابط الأسواق بشكل تدريجي.
وفي هذا السياق، تبرز مبادرات نوعية تقودها بعض الدول الأعضاء، من بينها المغرب، حيث يعكس مشروع تطوير ميناء الداخلة توجّهًا استراتيجيًا يرمي إلى ترسيخ موقعه كمحور لوجستي رئيسي يربط بين إفريقيا وأوروبا والفضاء الأطلسي.
ومن شأن مواكبة هذه المبادرات بجملة من الإجراءات العملية، كرفع كفاءة خدمات النقل واللوجستيك، وتبسيط المساطر الجمركية، وتسريع رقمنة وثائق النقل، وإرساء أنظمة متكاملة لتدبير الموانئ والمعابر الحدودية، إلى جانب تعزيز التنسيق بين مختلف أنماط النقل، أن تسهم بشكل ملموس في تقليص آجال وتكاليف المعاملات. كما ستُرسّخ هذه الإصلاحات أسس منظومات نقل عصرية قادرة على دعم دينامية التجارة البينية لدول المنظمة بشكل مستدام.

وفي هذا الإطار، تبرز الشراكة بين دول منظمة التعاون الإسلامي كعامل حاسم، على المستويين العام والخاص، حيث يُعوَّل على مؤسسات المنظمة للقيام بدور محوري في دعم المشاريع المشتركة، وتيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، إلى جانب تعبئة الموارد المالية الضرورية لتطوير البنية التحتية للنقل.

ولا تقتصر أهمية هذا القطاع على أبعاده الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل تعزيز التقارب والتكامل بين الشعوب. فتعزيز الربط بين دول المنظمة من شأنه الإسهام في بناء فضاء اقتصادي أكثر انسجامًا، يدعم تنمية المبادلات التجارية وتدفقات الاستثمار، ويُرسّخ أسس تنمية مستدامة في المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار في قطاع النقل يتجاوز كونه خيارا قطاعيا ليغدو رهانا استراتيجيا لمستقبل التجارة البينية داخل فضاء المنظمة.

وفي هذا السياق، يضطلع المركز الإسلامي لتنمية التجارة بدور فعّال في تعزيز الربط الطرقي بين دول المنطقة الواحدة ضمن فضاء منظمة التعاون الإسلامي. وفي مرحلة أولى، يوجّه المركز جهوده نحو إفريقيا الأطلسية، من خلال إطلاق مشروع نموذجي يهدف إلى ربط المغرب وموريتانيا والسنغال، وذلك في إطار ممر استراتيجي يمتد من المغرب إلى الغابون. ■

السيدة لطيفة البوعبدلاوي
المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة

الفهرس

العدد 185 • يناير - مارس 2026

أخبار منظمة التعاون الإسلامي

03 معالي السيد حسين إبراهيم طه يشارك في المجلس الوزاري لمنظمة تنمية المرأة

04 انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل في إسطنبول

05 استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الممثل الخاص لجمهورية الصين الشعبية

05 الدورة والثامنة والأربعون للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

أخبار المركز الإسلامي لتنمية التجارة

07 توقيع مذكرة تفاهم مع معهد التجارة الخارجية في بنغلاديش

08 انعقاد الاجتماع الثالث والأربعين لمجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالدار البيضاء

10 انعقاد الاجتماع الرابع والعشرون للمستشارين الاقتصاديين لسفارات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعتمدة لدى المملكة المغربية

12 ورشة عمل تحضيرية إقليمية للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تقرير خاص

14 النقل وتسهيل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: من التحديات الهيكلية إلى الآفاق الاستراتيجية

المعارض التجارية ومؤتمرات المركز الإسلامي

22 معرض أوتالي أفريقيا للسياحة 2026

24 مقابلة مع سعادة السيد فرانسيس موغوغا، الرئيس التنفيذي لمعرض «أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار»

مقالات وأخبار

30 استضافت الرباط إطلاق تقرير 2025 للمركز الإسلامي لتنمية التجارة حول التجارة والاستثمار في قطاع الحلال

32 الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي: تحديات الصدمات العالمية وتنسيق السياسات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

36 قصص نجاح في ريادة أعمال النساء والشباب: الدكتورة فاتوماتا ساكو مؤسسة وصاحبة العلامة التجارية Kaira-Ma

أخبار دولية

38 منتدى دافوس 2026

موجز الأخبار الدولية

40 ملامح الانتعاش الاقتصادي في نيجيريا تتبلور مع بدء الإصلاحات في تحقيق الاستقرار

41 انتعاش قطاع الغاز في موزمبيق يمثل نقطة تحول في مسار تعافي الاقتصاد والاستثمار

42 مصر وتركيا تُسرّعان وتيرة التواصل الاقتصادي مع تعميق العلاقات الاستثمارية والصناعية

43 تسارع صادرات السيارات الإندونيسية مدفوعة بازدهار الأسواق الخارجية وتعزيز مرونة القطاع الصناعي

أنشطة

44 منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة

تيجاريس صادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة | ISSN : 2230-1933

مديرة النشر السيدة لطيفة البوعبدلاوي • **هيئة التحرير** السيدة لطيفة البوعبدلاوي، السيد مامودو بوكار سال، السيدة كادياتو ديالو، السيد إسماعيل تاقي، السيد شريف الحمراوي، • **التصميم والتصفيف** سمير طبيش • **إنجاز** تحدي إفريقيا للنشر• **الناشر** المركز الإسلامي لتنمية التجارة برج حبوس 11/12 الطابق 20000 الدار البيضاء-المغرب www.icdt@icdt-oic.org -icdt-cidc.org

معالي السيد حسين إبراهيم طه يشارك في المجلس الوزاري لمنظمة تنمية المرأة

عُقدت الـدورة العادية الثالثة للمجلس الوزاري لمنظمة تنمية المرأة، ومقرها القاهرة، في 9 فبراير 2026 بمشاركة معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

في كلمته الافتتاحية، أعـرب معالي السيد عن امتنانه لجمهورية مصر العربية لدعمها المتواصل للأمانة العامة ومساعدتها للمنظمة في أداء رسالتها. وبهذه المناسبة، أكد معاليه على الدور المحوري الذي تضطلع به المنظمة في النهوض بالمرأة، مشيراً إلى أن ذلك يعكس التزام الـدول الأعضاء بتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة وحماية حقوقها، بما يتوافق مع القيم الدينية والثقافية والتراثية للمجتمعات الإسلامية. كما شدد معاليه على ضرورة تسريع الجهود الرامية إلى تمكين المرأة لتصبح شريكاً فاعلاً في التنمية المستدامة وبناء مجتمعات شاملة وعادلة. ولتحقيق هذه الغاية، أكد معاليه على ضرورة زيادة الاستثمار في تعليم المـرأة وبناء قدراتها، وتيسير حصولها على المـوارد بشكل عادل وذلك بهدف تحسين دخل الأسر ومكافحة الفقر.

خلال الاجتماع، استعرض المشاركون بنود جدول الأعمال، ولا سيما اعتماد خطة العمل لسنة 2026، والمسائل المالية، إلى جانب تقارير التدقيق الدورية.

واختُتم الاجتماع بتعيين السيدة سارة بنت إسماعيل بن إبراهيم الشوري مديرةً تنفيذيةً لمنظمة تنمية المرأة. وبهذه المناسبة، تمنى لها سعادة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي كل التوفيق في منصبها الجديد، وأشاد بجهود الدكتورة أفنان عبد الله الشعيبي، المديرة التنفيذية السابقة، ودورها المحوري في إطلاق منظمة تنمية المرأة وتعزيزها. ■

انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل في إسطنبول

انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل يوم 12 فبراير 2026 بمدينة إسطنبول، تحت شعار: تعزيز الربط في مجال النقل لتعميق أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد شكل هذا الاجتماع رفيع المستوى، الذي جمع وزراء النقل ووفود الدول الأعضاء في المنظمة، مناسبة مهمة لتنسيق القرارات المتعلقة بقطاع النقل وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

وشهدت الجلسة الافتتاحية كلمة فخامة رئيس الجمهورية التركية، السيد رجب طيب أردوغان، الذي أكد في خطابه أن تحسين الربط في مجال النقل يشكل أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة في فضاء منظمة التعاون الإسلامي، داعيًا الدول الأعضاء إلى التنفيذ الفعلي لمختلف القرارات المعتمدة في هذا المجال. كما شدد على أهمية تعزيز الممرات العابرة للحدود والمشاريع المشتركة داخل المنظمة، بما يسهم في خلق قيمة مضافة، وتحويل المزايا الجغرافية إلى فرص استراتيجية، وتعزيز التضامن على الصعيد الدولي.

ومن جانبه، أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في بيان ألقاه نيابة عنه سعادة الدكتور أحمد كاويسا سينجيندو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، على ضرورة إنشاء شبكات نقل قوية ومرنة لربط دول المنظمة، مستعرضا في هذا السياق مشروع السكة الحديدية داكار–بورتسودان التابع للمنظمة، باعتباره مبادرة تحولية من شأنها إحداث نقلة نوعية في تسهيل التجارة وتعزيز الربط بين 13 دولة إفريقية عضوًا.

بدوره، استعرض معالي السيد عبد القادر أورال أوغلو، وزير النقل والبنية التحتية بجمهورية تركيا، النجاحات الكبيرة التي حققتها بلاده في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى، مجددًا التزام تركيا بتقاسم خبراتها التقنية في هذا المجال، واستضافة مقر «مركز النقل البري»، فضلاً عن تنظيم الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل سنة 2028.

وبهذه المناسبة، استعرض الوزراء حالات التقدم الرئيسية التي حققتها بلدانهم في قطاعات النقل البري والسككي والبحري والجوي. كما دعوا إلى إرساء ممرات نقل إقليمية تُعدّ رافعة أساسية لتحقيق السلام والازدهار. وفي هذا السياق، قدّم ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة عرضًا حول أثر قطاع النقل في تيسير التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

وقد اختتمت أشغال المؤتمر باعتماد قرار يدعو إلى تعزيز التعاون البيني بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال النقل.

وعلى هامش هذا الاجتماع، عقد ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة لقاءات مع وفود المغرب وموريتانيا والسنغال، حيث قدم لهم عرضًا حول مبادرة المركز المتعلقة بتعزيز الربط البري عبر برنامج النقل الدولي البري. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه سيتم توجيه مراسلات إلى وزراء النقل في الدول المعنية من أجل الشروع في تنفيذ هذا المشروع الهام. ■

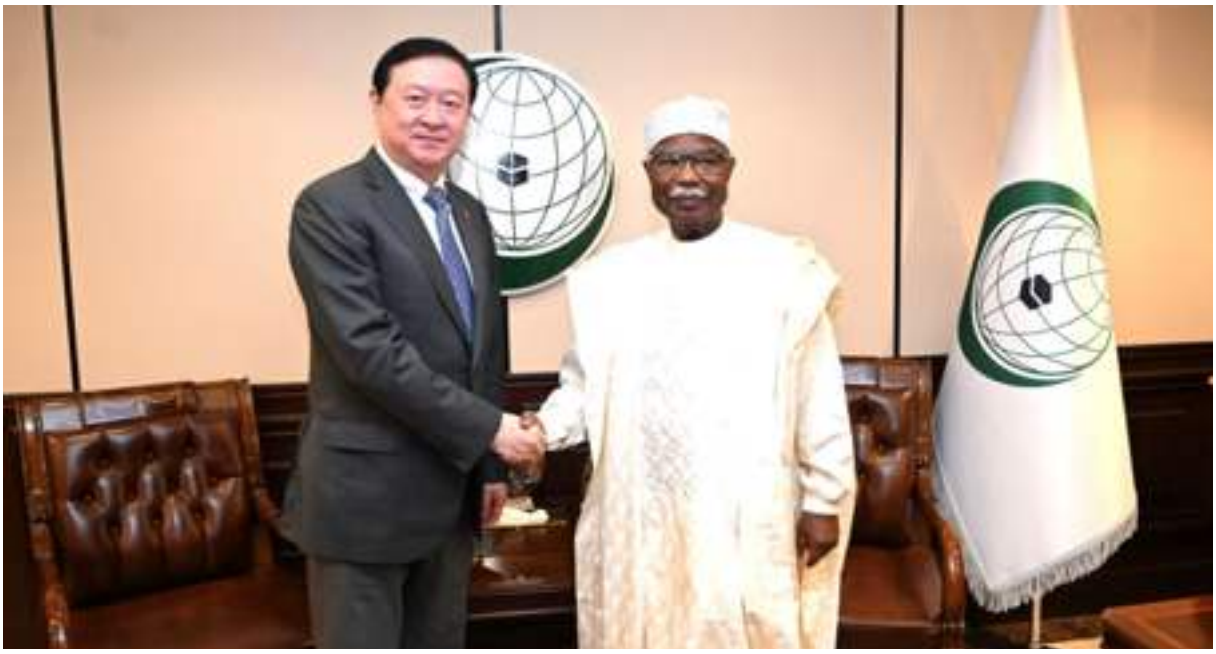

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الممثل الخاص لجمهورية الصين الشعبية

استقبل سعادة السيد حسين إبراهيم، يوم الاثنين 19 يناير 2026، سعادة السيد تشانغ هوا، سفير جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة العربية السعودية والممثل الخاص لدى منظمة التعاون الإسلامي.

استعرض الجانبان آفاق تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية الصين الشعبية، وتبادلا وجهات النظر بشأن قضايا ذات اهتمام مشترك. كما أعربا عن ارتياحهما لمتانة العلاقات الثنائية، وأكدا حرصهما على مواصلة هذا الحوار الاستراتيجي وتعزيزه. ■

الدورة الثامنة والأربعون للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

اجتمعت اللجنة بصفتها الجمعية العامة المشتركة للأجهزة الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك يوم *20* يناير *2026*.

وبهذه المناسبة، قدّم ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة عرضًا حول حصيلة أنشطة المركز لسنة 2025، إضافة إلى برنامج عمله لسنة 2026. وقد قامت الجمعية بدراسة والمصادقة على التقرير وبرنامج العمل، كما تمت التوصية بهما من قبل الدورة الثانية والأربعين لمجلس إدارة المركز، داعيةً الدول الأعضاء إلى الوفاء بانتظام بمساهماتها الإلزامية في ميزانية المركز، بما يتيح تحسين وتعزيز أدائه.

ومن جهة أخرى، استعرضت اللجنة تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب مشاريع القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم والصحة، والبيئة، والثقافة، والشؤون الاجتماعية، والأسرة، والشباب. وقد شملت مشاريع القرارات الأساسية التي تم اعتمادها ورفعها إلى الدورة الثانية والخمسين لمجلس

وزراء الخارجية، والتي تهم المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مختلف المجالات، ما يلي:

الزراعة:

- التوقيع على خطاب نوايا يهدف إلى إحداث الفرع الفرنكفوني للأكاديمية الإقليمية للقيادة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وذلك من أجل دعم تحويل النظم الزراعية والغذائية في المغرب.

التجارة والاستثمار:

- دعت اللجنة، بناءً على اقتراح وفد جمهورية باكستان الإسلامية، الدول الأعضاء إلى المشاركة المكثفة في الدورة الثامنة عشرة لمعرض منظمة التعاون الإسلامي التجاري، المزمع تنظيمه بمدينة لاهور سنة 2026؛

- رحّبت اللجنة بطلب المملكة العربية السعودية استضافة المؤتمر الوزاري الخامس عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC15) سنة 2028؛

- أكدت اللجنة على ضرورة تسريع المناقشات التقنية في إطار لجنة المفاوضات التجارية بشأن توسيع نطاق نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (SPC-OCI)، مع استكشاف المجالات الممكنة، داعيةً اللجنة إلى تقديم توصيات عملية إلى أجهزة المنظمة؛

- شددت اللجنة على أهمية مواصلة أنشطة تبادل الخبرات وتعزيز القدرات في مجالات التكامل الإقليمي، والمفاوضات متعددة الأطراف والإقليمية، بما في ذلك نظام الأفضليات التجارية (SPC-OCI)، فضلاً عن دعم انضمام دول المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية.

السياحة:

- رحّبت اللجنة بعرض دولة قطر استضافة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، المزمع عقدها في الدوحة خلال الفترة من 1 إلى 3 ديسمبر 2026؛

- أحاطت اللجنة علمًا باختيار مدينة تونس: عاصمة السياحة العربية لسنة 2027.

النقل:

- تنظيم الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل بمدينة إسطنبول يومي 11 و12 فبراير 2026.

دعم دولة فلسطين:

على هامش أعمال هذه اللجنة، شارك ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة في اجتماع تنسيقي بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي خُصِّص لبحث برنامج عمل لدعم الاقتصاد الفلسطيني، برئاسة الدكتور أحمد كاويسا سينجيندو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالمنظمة. وقد تناولت المناقشات عدداً من المبادرات الرامية إلى دعم فلسطين، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز دور القطاع الخاص وبناء القدرات المؤسسية في مجالي التجارة والاستثمار. ■

توقيع مذكرة تفاهم مع معهد التجارة الخارجية في بنغلاديش

وقّعت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، وسعادة السفير محمد جابر حسين، الممثل الدائم لدى منظمة التعاون الإسلامي، بتاريخ 26 مارس 2026، مذكرة تفاهم تهدف إلى تطوير التعاون في مجالات التجارة والاستثمار. وقد جرى توقيع مذكرة التفاهم بمقر المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بحضور سعادة السيدة سادية فايزونيسة، سفيرة جمهورية بنغلاديش الشعبية لدى المملكة المغربية. وبهذه المناسبة، أكد ممثلو بنغلاديش أن تعزيز التجارة وتشجيع الاستثمارات مع دول ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي يُعدّ من أولويات حكومة بنغلاديش. كما أبرزوا أهمية هذه المذكرة باعتبارها أداة فعّالة لتوطيد التعاون وتعزيز تبادل الخبرات مع المركز.

ومن جانبها، عبّرت السيدة البوعبدلاوي عن بالغ ارتياحها لتوقيع هذه المذكرة، مؤكدة تطلع المركز إلى ترسيخ مكانة بنغلاديش كإحدى المنصات الاستراتيجية للتبادل والاستثمار ضمن الفضاء الآسيوي لمنظمة التعاون الإسلامي. ■

انعقاد الاجتماع الثالث والأربعين لمجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالدار البيضاء

عقد مجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة دورته الثالثة والأربعين يومي *8* و*9* يناير *2026* بمدينة الدار البيضاء، بالمملكة المغربية، بمشاركة ممثل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب ممثلي الدول الأعضاء في المجلس، وهي: المملكة العربية السعودية، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية الكاميرون، والمملكة المغربية، وماليزيا، وجمهورية تركيا.

وفي الجلسة الافتتاحية، أشاد السيد يوسف الزهوي، مدير العلاقات التجارية الدولية بوزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية، بالجهود التي يبذلها المركز في سبيل تطوير التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، مؤكدًا أن انعقاد هذه الدورة يشكل فرصة لاستعراض وتقييم مختلف الأنشطة التي نظمها المركز بشراكة مع شركائه. كما أبرز مسؤولية الدول الأعضاء في مضاعفة جهودها لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والتجارية، خاصة من خلال المساهمة الفاعلة في مبادرات المركز، انسجامًا مع توصيات الدورة السابقة للكومسيك.

ومن جانبه، ألقى السيد ناغي جباروف، المدير العام لإدارة الشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي، كلمة نيابة عن سعادة الأمين العام السيد حسين إبراهيم طه، عبّر فيها عن تقديره الكبير للدور الذي يضطلع به المركز في تنمية التجارة البينية، مشيدًا بالدعم المتواصل الذي تقدمه المملكة المغربية. كما أشار إلى أنه رغم التحديات الاقتصادية العالمية، تظل الآفاق الاقتصادية

لدول المنظمة واعدة. ولمواجهة هذه التحديات، شدّد على ضرورة مواءمة برامج المركز الإسلامي لتنمية التجارة مع الأولويات الاستراتيجية للدول الأعضاء، خاصة في قطاعات حيوية مثل الزراعة، والسياحة، والطاقة، والصناعة الحلال، والاقتصاد الرقمي، والتكنولوجيات المتقدمة. وفي هذا السياق، دعا الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها من أجل تعبئة الموارد اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لبرامج المنظمة ومؤسساتها، كما حثها على المشاركة الفعالة في الاجتماعات الوزارية القطاعية المبرمجة لسنة 2026، والعمل المشترك لتحقيق أهداف البرنامج العشري الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة 2026-2035.

من جهتها، أعربت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، عن خالص شكرها وامتنانها لحكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ولسعادة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، على دعمهما المتواصل لأنشطة المركز. كما أكدت التزام المركز بإطلاق مبادرات نوعية ومبتكرة ترمي إلى تسريع وتيرة المبادلات التجارية البينية لدول المنظمة وتعزيز تدفقات الاستثمارات المشتركة، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، أوضحت أن البرامج المزمع تنفيذها تتماشى بشكل كامل مع أهداف البرنامج الجديد للتنمية الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة 2026–2035، وتندرج ضمن أربعة محاور رئيسية تشمل: تعزيز التجارة والاستثمار، وتيسير التجارة، وتقوية القدرات المؤسسية والمقاولات الصغرى والمتوسطة، إلى جانب تطوير منظومة الذكاء الاقتصادي.وعقب المداولات والنقاشات، أشاد المجلس بالجهود التي تبذلها السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز، وكافة أطره، مثمنًا تفانيهم في تحسين جودة خدمات المركز والاضطلاع بمهامه النبيلة. ■

انعقاد الاجتماع الرابع والعشرون للمستشارين الاقتصاديين لسفارات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعتمدة لدى المملكة المغربية

في إطار اجتماعاته الدورية مع سفارات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعتمدة لدى المملكة المغربية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة الاجتماع الرابع والعشرين للمستشارين الاقتصاديين لهذه السفارات، وذلك يوم *24* فبراير *2026* بمدينة الرباط.

ويهدف هذا الاجتماع السنوي إلى تبادل الآراء حول برامج المركز مع المستشارين الاقتصاديين، واقتراح مبادرات مشتركة للسنوات المقبلة.

وقد عرف هذا الاجتماع مشاركة المستشارين الاقتصاديين وممثلي 30 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: أذربيجان، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، جزر القمر، الكاميرون، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، إندونيسيا، العراق، الأردن، الكويت، مالي، ماليزيا، المغرب، نيجيريا، سلطنة عُمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، السودان، تونس، توغو، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن، إلى جانب كل من الاتحاد الروسي وتايلاند بصفتهما دولتين مراقبتين. كما شارك في هذا اللقاء ممثلو وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية، والبنك الإسلامي للتنمية، ووكالة بيت مال القدس الشريف، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، والمعهد المغربي للتقييس، واتحاد المغرب العربي.

وخلال الجلسة الافتتاحية، أكدت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز، على أهمية الجهود الجماعية لتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء الـ 57 في المنظمة. وأشارت إلى أن السياق الدولي الراهن، الذي يتسم بعدم استقرار الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج، دفع المركز إلى إطلاق مبادرات عملية ذات أثر مباشر على تنمية التجارة والاستثمارات البينية. كما أبرزت أن سنة 2026 تمثل مرحلة مفصلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظمة، وسلّطت الضوء على طموحات برنامج العمل العشري الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة 2026–2035.

وفي هذا الإطار، دعت المستشارين الاقتصاديين إلى حث بلدانهم على الانخراط في الرؤية الجديدة للمنظمة والمشاركة الفاعلة في أنشطة المركز خلال السنة الجارية.

كما شددت السيدة البوعبدلاوي على ضرورة اغتنام الفرص التي تتيحها إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، من خلال إجراءات عملية تروم تنويع الشركاء والأسواق، لاسيما عبر تعزيز اندماج البلدان الأقل نمواً في التجارة الإقليمية البينية. كما دعت إلى تعميق التكامل الإقليمي بما يعزز ترابطا إنتاجيا بين الدول الأعضاء، مع التركيز على القطاعات ذات الإمكانات العالية، ولا سيما مجالي الرقمنة والابتكار.

ومن جانبه، أكد السيد يوسف زاهوي، مدير العلاقات التجارية الدولية بوزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية، التزام المغرب الراسخ بتعزيز التعاون التجاري بين الدول الأعضاء، مشيدًا بجهود المركز، ومجددًا استعداد المملكة لدعم كافة المبادرات الرامية إلى تطوير التجارة البينية.

وخلال هذا الاجتماع، قدم مسؤولو المركز مع نظرائهم من البنك الإسلامي للتنمية والجهات الأوغندية المختصة بقطاع السياحة، عروضًا حول البرامج والأنشطة المبرمجة لسنة 2026، والتي أبرزت أهم التظاهرات المرتقبة، من بينها:

- معرض UATE للسياحة وإفريقيا للامتياز التجاري، من 25 إلى 27 يونيو 2026، كمبالا – أوغندا؛

- منتدى الأعمال بين إفريقيا والدول العربية، 6-7 يوليوز 2026، أبيدجان – كوت ديفوار؛
- منتدى الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في إفريقيا، باماكو – مالي (التاريخ لاحقًا)؛

- المعرض الثاني للقطن والنسيج والملابس، والمعرض الثالث للصناعة التقليدية لدول المنظمة، 25-23 سبتمبر 2026، الكاميرون؛

- المعرض الحادي عشر لمنتجات الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي، 29-26 نوفمبر 2026، إسطنبول – تركيا؛

- منتدى الأعمال حول قطاع الصحة، يومي 9 و10 يونيو 2026، داكار، جمهورية السنغال.

ودُعيت الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعّالة في الأنشطة التي ينظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مع إبداء اهتمامها باحتضان المزيد من الفعاليات الترويجية.

من جهتهم، أعرب ممثلو الدول المشاركة عن ارتياحهم لمستوى التعاون القائم مع المركز. وفي هذا السياق، استعرضت السيدة إيكامبي بريسو ليدي إيفلين، الوزيرة المفوضة والمستشارة الثانية المكلفة بالشؤون الاقتصادية بسفارة الكاميرون بالرباط، آخر مستجدات التحضيرات للمعرض الثالث للصناعة التقليدية والمعرض الثاني للقطن والنسيج والملابس المرتقب تنظيمهما بالكاميرون. كما أعرب السيد ساكو سامبا، السكرتير الثاني بسفارة مالي، عن تقديره للتعاون القائم، داعيًا الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في منتدى الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في إفريقيا المزمع تنظيمه بباماكو.

وفي ختام الاجتماع، أعربت المديرة العامة للمركز عن خالص امتنانها للمملكة المغربية على دعمها المستمر، كما شكرت الدول الأعضاء والشركاء على مساهمتهم في إنجاح برامج المركز. وأكدت في هذا الصدد على أهمية مواصلة دعم المركز، لا سيما من خلال تسوية متأخرات مساهمات الدول الأعضاء في ميزانيته. ■

ورشة عمل تحضيرية إقليمية للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

عملاً بتوصيات الدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) بشأن المساعدة التقنية في مجال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، بشراكة مع أمانة منظمة التجارة العالمية ووزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية، بتنظيم ورشة عمل إقليمية تحضيرية للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، وذلك يومي *9* و*10* فبراير *2026* بمدينة الدار البيضاء، المملكة المغربية.

وتهدف هذه الورشة إلى تمكين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الإعداد الجيد لمشاركتها في المؤتمر الوزاري الرابع عشر، من خلال تمكينهم من فهم معمّق للقضايا المرتبطة بهذا المؤتمر، وتحيين وضعية المفاوضات الجارية حسب المحاور، إضافة إلى عرض مشروع جدول أعمال المؤتمر. كما تروم هذه الورشة تعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء من أجل تقريب وجهات نظرها استعداداً لهذا الاستحقاق.

وقد شارك في هذه الورشة 31 ممثلاً عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية التالية: أذربيجان، بنين، الكاميرون، اتحاد جزر القمر، مصر، الأردن، كازاخستان، المغرب، باكستان، السنغال، المملكة العربية السعودية، غامبيا، توغو، تونس وتركيا، إضافة إلى المنظمات التالية: الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، البنك الإسلامي للتنمية، جامعة الدول العربية، مركز التجارة الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية.

وخلال الجلسة الافتتاحية، أكدت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، على أهمية المؤتمر الوزاري الرابع عشر بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مجددة التزام المركز بمواصلة تقديم المساعدة التقنية في مجال منظمة التجارة العالمية لفائدة هذه الدول. كما أبرزت أهمية الإسهام في الحفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على الشمولية، وتعزيز الدور المحوري لمنظمة التجارة العالمية كإطار لتنظيم التجارة الدولية. ومن جانبه، أبرز السيد نزار محمد الطاهر ديـاب، ممثل إدارة التعاون الإقليمي والاندماج بالبنك الإسلامي للتنمية، الطابع الخاص للمؤتمر الوزاري الرابع عشر، مشيراً إلى

أن رئاسة الكاميرون لهذا المؤتمر تتيح لإفريقيا منصة متميزة لإسماع صوتها والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية على الساحة الدولية. كما جدد تأكيد استعداد البنك الإسلامي للتنمية لدعم، بشراكة مع المركز، الجهود المبذولة في مجال المفاوضات التجارية.

بدوره، أكد السيد محمد موحتدي، رئيس قسم العلاقات التجارية متعددة الأطراف بوزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية، أن المغرب متمسك بشكل راسخ بالنظام التجاري متعدد الأطراف، وبقابلية التنبؤ بالقواعد، والانفتاح المنضبط للتبادلات، وبأهمية منظمة التجارة العالمية كرهان استراتيجي رئيسي. كما شدد على أن تعزيز التعددية يجب أن يتماشى مع إدماج أفضل للاقتصادات الإفريقية في التجارة العالمية، وفق مرامي منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وفي هذا السياق، قدم خبراء منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولي، إلى جانب ممثلي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مداخلات حول المواضيع التالية: خارطة الطريق نحو ياوندي وإصلاح منظمة التجارة العالمية، ومستجدات المفاوضات في مجالات الزراعة، ودعم مصايد الأسماك، والتجارة الإلكترونية، وتيسير الاستثمار من أجل التنمية.

وأكد المتدخلون على أهمية توحيد الجهود من أجل إنجاح أشغال المؤتمر الوزاري الرابع عشر، وضمان أن تأخذ المناقشات المستقبلية بعين الاعتبار مبادئ التنمية والشمولية.
وفي ختام هذه الورشة، خرج المشاركون بالتوصيات التالية:
- مواصلة تعزيز قدرات دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال تنظيم ورشات موضوعاتية حول قضايا منظمة التجارة العالمية، والتكامل الإقليمي، وتنفيذ الاتفاقيات التجارية الإقليمية، بشراكة مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بهدف تسهيل مشاركة هذه الدول في المفاوضات المستقبلية.

- تنظيم ورشة خاصة حول نتائج المؤتمر الوزاري الرابع عشر، لتمكين دول المنظمة من الإسهام بشكل أفضل في المفاوضات متعددة الأطراف.

- عقد ورشات موضوعاتية بانتظام لتحليل رهانات المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية، مع التركيز بشكل خاص على اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية.

- تشجيع الدول الأعضاء الأكثر تقدماً في مناقشة المواضيع الجديدة على تقاسم تجاربها مع بقية الدول الأعضاء، بما يشمل مبادرات مشتركة مثل التجارة الإلكترونية، تيسير الاستثمار من أجل التنمية، دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التنظيم الداخلي في مجال الخدمات، وقضايا التجارة والبيئة.

- مواصلة التنسيق بين الدول الأعضاء لتقريب مواقفها، وجعل قضايا منظمة التجارة العالمية أداة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فضاء المنظمة.

- دعوة الدول الأعضاء إلى إبلاغ المركز الإسلامي لتنمية التجارة بأنشطتها المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية الدولية الأخرى، بما يتيح توفير دعم أفضل، خاصة للدول التي هي في طور الانضمام إلى المنظمة.

- وأعرب المشاركون، وهم يتوجهون بالشكر إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ومركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، عن ارتياحهم للمستوى الفني والمحتوى المتميز للورشة. ■

تقرير خاص

النقل وتسهيل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

من التحديات الهيكلية إلى الآفاق الاستراتيجية

يشهد الاقتصاد العالمي توسعًا متسارعًا في حركة التجارة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مستوى قياسيًا قدره 33 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، مدفوعًا أساسًا بالنمو القوي في قطاع الخدمات الذي ساهم بنحو 60% من إجمالي الزيادة. وفي هذا السياق المتحوّل، سجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدمًا ملموسًا، إذ ارتفعت نسبة التجارة البينية من حوالي 15% في عام 2015 إلى أكثر من 21% في عام 2024.

كما عرفت تجارة الخدمات داخل دول المنظمة تطورًا لافتًا، حيث انتقلت من نحو 477 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى ما يقارب 1.45 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، لتشكل حوالي 30% من إجمالي التجارة البينية. وتبرز خدمات النقل والسفر بشكل خاص، إذ تمثل أكثر من ثلث هذا الحجم، مما يعكس أهميتها المتزايدة في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الترابط بين الدول الأعضاء..

شهدت خدمات النقل في دول منظمة التعاون الإسلامي نمواً ملحوظاً، حيث بلغت نحو 522 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بـ 160 مليار دولار في عام 2010. وتؤكد هذه الاتجاهات حدوث تحول هيكلي في أنماط التجارة، حيث أصبحت عوامل الربط، وكفاءة الخدمات اللوجستية، والتنقل من المحددات الأساسية للتنافسية والاندماج على مستوى منطقة المنظمة. ولم تعد التدفقات التجارية تعتمد فقط على القدرة الإنتاجية أو طلب الأسواق، بل أصبحت ترتكز أساساً على قدرة السلع على الانتقال بسلاسة وموثوقية وبتكاليف تنافسية عبر الحدود وبين المناطق. ومن هذا المنظور، يُعد النقل بمثابة البنية التحتية غير المرئية للتجارة، التي تحدد في نهاية المطاف تحويل الإمكانات الاقتصادية إلى تبادلات فعلية.

وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، أصبحت هذه الحقيقة أكثر وضوحاً خلال العقد الماضي. إذ يعكس النمو المنتظم للتجارة البينية داخل المنظمة، التي ارتفعت من نحو 15٪ في عام 2015 إلى أكثر من 21٪ في عام 2024، ليس فقط الجهود السياسية والاتفاقيات التجارية، بل أيضاً التحسن التدريجي في مستوى الربط وأداء الخدمات اللوجستية.

وفي الوقت ذاته، شهدت ديناميكيات التجارة العالمية تطوراً عزز بشكل أكبر من دور قطاع النقل. فمع بلوغ حجم التجارة العالمية نحو 33 تريليون دولار في عام 2024، مدفوعاً بشكل رئيسي بنمو قطاع الخدمات، أصبحت الحدود بين الخدمات اللوجستية والتنقل والتنافسية الاقتصادية أكثر تداخلاً. وتمثل خدمات النقل اليوم حصة مهمة من تجارة الخدمات، سواء على المستوى العالمي أو داخل اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي، مما يؤكد أن النقل لم يعد مجرد وظيفة داعمة، بل أصبح قطاعاً اقتصادياً محورياً.

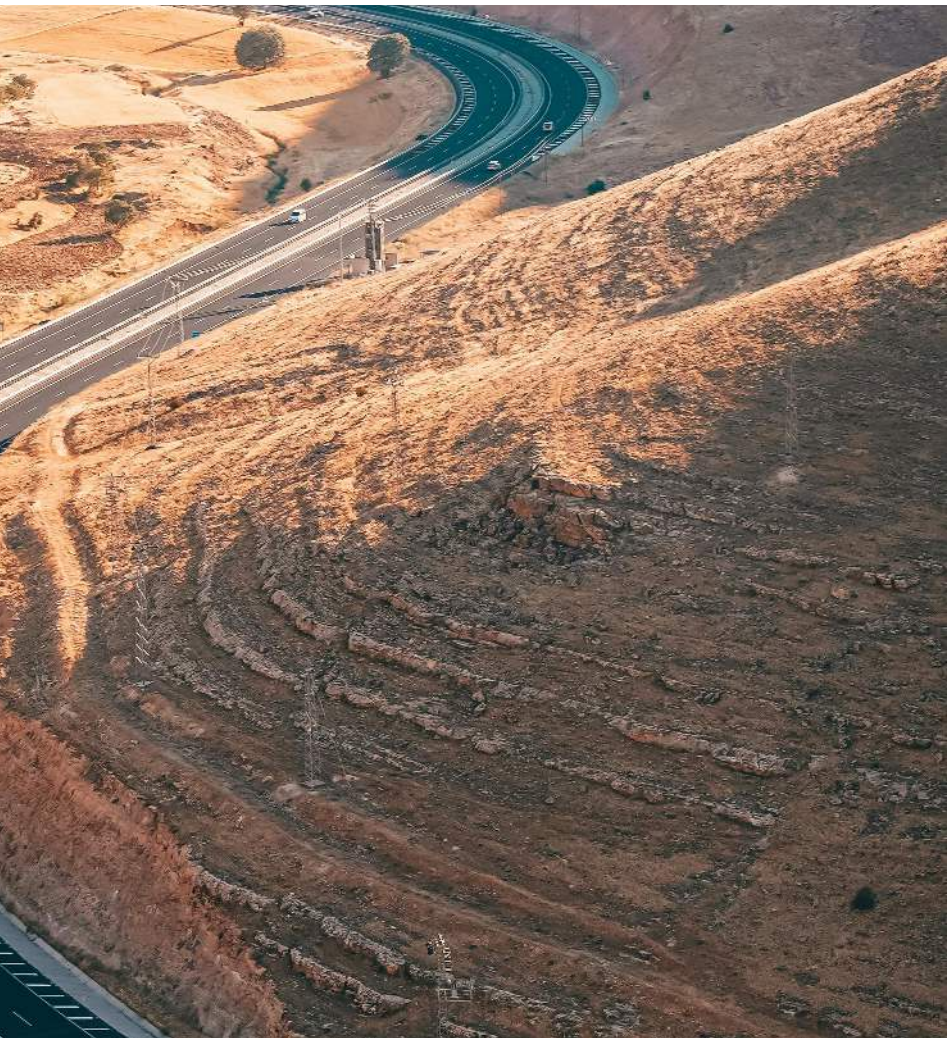

تطور تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2016–2023 (بالمليار دولار أمريكي وبالنسب)

	2016	2023	2024	تطور 2016-2024
تجارة منظمة التعاون الإسلامي	2991.17	4,611.74	4929.72	64.8%
التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	556.32	883.87	1003.72	80.4%
حصة التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي	18.6%	19.2%	20.4%	9.5%
التجارة في خدمات منظمة التعاون الإسلامي	846	1336	1450	71.4%
حصة منظمة التعاون الإسلامي من تجارة الخدمات	28.3%	29.0%	29.4%	4.0%
تجارة منظمة التعاون الإسلامي في خدمات النقل*	321.48	467.60	522.00	62.4%
حصة خدمات النقل في تجارة خدمات منظمة التعاون الإسلامي	38.0%	35.0%	36.0%	5.3%-

المصادر: WITS، الأونكتاد، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حسابات المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 2025.

يعكس التوسع المتسارع في تجارة الخدمات داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هذا التحول الهيكلي العميق في أنماط التجارة. فقد ارتفعت قيمة تجارة الخدمات من نحو 477 مليار دولار أمريكي أمريكي في عام 2024، لتشكل قرابة 30% من إجمالي التجارة البينية. وخلال هذا المسار التصاعدي، حافظت خدمات النقل والسفر على حصة تفوق الثلث، مما يؤكد مكانتها المحورية في منظومة التبادل التجاري.

منظر جوي لطريق سريع يعبر الصحراء (ماردين - تركيا)

وفي هذا الإطار، يضطلع قطاع النقل بدور مزدوج؛ فهو من جهة نشاط اقتصادي قائم بذاته، ومن جهة أخرى ركيزة أساسية تدعم مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وتنعكس كفاءة أنظمة النقل بشكل مباشر على تنافسية الصادرات، وتكاليف الواردات، ومدى اندماج الاقتصادات الوطنية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

غير أن هذه الأهمية المتزايدة للنقل تكشف في المقابل عن اختلالات هيكلية قائمة. ففي العديد من الدول الأعضاء، تمثل تكاليف النقل نسبة مرتفعة من إجمالي تكاليف التجارة، وغالبًا ما تفوق في أثرها الرسوم الجمركية. كما تُسهم الاختلالات الإدارية، وتعدد الإجراءات، وضعف التنسيق، إلى جانب الازدحام، في زيادة الأعباء الزمنية والمالية المرتبطة بحركة السلع.

ويمثل هذا الوضع تحديًا خاصًا للدول التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها أو الاندماج في سلاسل القيمة الحساسة لعامل الزمن، حيث تكتسب عناصر مثل الموثوقية، وسرعة الإنجاز، وقابلية التنبؤ أهمية لا تقل عن عامل التكلفة في حد ذاته.

تقدم غير متكافئ في مشهد نقل مجزأ

على الرغم من الخطوات المهمة التي حققتها دول منظمة التعاون الإسلامي في تطوير البنية التحتية للنقل وتعزيز الأنظمة اللوجستية، فإن مستوى الأداء لا يزال يتسم بتفاوت واضح بين الدول. فقد نجحت بعض الدول، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا، في تحقيق مستويات متقدمة نسبيًا في الأداء اللوجستي، مدفوعة باستثمارات متواصلة في الموانئ والمطارات والممرات الاستراتيجية، إلى جانب تبني حلول رقمية حديثة.

وقد مكن هذا التقدم هذه الدول من التحول إلى منصات لوجستية فاعلة ومراكز إقليمية للتجارة، مستفيدة من كفاءة شبكات النقل البحري وتحسن البيئات الجمركية. كما تعكس نتائجها في المؤشرات الدولية تطورًا ملموسًا ليس فقط في جودة البنية التحتية، بل أيضًا في مجالات الحوكمة، والتحول الرقمي، وجودة الخدمات المقدمة.

في المقابل، لا تزال دول أخرى ضمن المنظمة تواجه تحديات هيكلية تعيق تطوير أنظمة النقل لديها. وتشمل هذه التحديات ضعف البنية التحتية، محدودية أعمال الصيانة، نقص التكامل بين وسائط النقل، وتأخر التحول الرقمي. كما تزيد أوجه القصور في الإجراءات الحدودية وتشتت الأنظمة من تعقيد حركة التجارة، مما يحد من انسيابها ويزيد من درجة عدم اليقين لدى الفاعلين الاقتصاديين.

وتؤدي هذه الفجوات مجتمعة إلى تكريس مشهد نقل مجزأ داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي، حيث تنعكس الفوارق في الأداء بشكل مباشر على تفاوت مستويات التنافسية التجارية بين الدول الأعضاء.

ممرات النقل باعتبارها العمود الفقري للتجارة الإقليمية

تُبرز الخصائص الجغرافية لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي الدور الحاسم الذي تضطلع به ممرات النقل في تيسير التجارة، إذ لا تعتمد حركة التبادل في كثير من الأحيان على كفاءة البنية التحتية داخل دولة واحدة، بل على استمرارية وانسيابية الشبكات العابرة للحدود بكاملها. ويتجلى هذا الواقع بوضوح في غرب ووسط أفريقيا، حيث تعتمد العديد من الدول الأعضاء، خاصة غير الساحلية، بشكل كبير على دول العبور للوصول إلى الأسواق الدولية. وفي مثل هذه السياقات، تتحول ممرات النقل إلى شرايين اقتصادية حيوية، بحيث إن أي اختلال—سواء على مستوى البنية التحتية أو الإجراءات الإدارية أو العمليات التشغيلية، قد ينعكس مباشرة في ارتفاع التكاليف وإطالة آجال النقل.

في المقابل، يتيح التنسيق الفعّال لإجراءات العبور، مدعومًا بإدارة حدودية متكاملة وتوظيف الأدوات الرقمية، تحسينًا ملحوظًا في موثوقية العمليات التجارية وتقليص تكاليفها. كما يعزز تطوير المنصات اللوجستية الداخلية والموانئ الجافة هذه الدينامية، من خلال تخفيف الضغط على المنافذ الحدودية وتقريب الخدمات من مراكز الإنتاج.

أما في شمال أفريقيا، فتأخذ ممرات النقل بُعدًا استراتيجيًا مختلفًا، حيث تضطلع دول المنطقة بدور حلقة وصل بين أفريقيا وأوروبا وآسيا، مستفيدة من موقعها الجغرافي لتعزيز تدفقات التجارة بين القارات. وفي هذا السياق، تصبح جودة الربط بين مناطق الإنتاج الداخلية والبنية التحتية للموانئ عاملاً حاسمًا في تعزيز التنافسية الاقتصادية وجاذبية الاستثمار.

وفي الشرق الأوسط، يرتبط تطوير ممرات النقل ارتباطًا وثيقًا ببناء مراكز لوجستية عالمية، حيث يتيح التكامل بين مختلف وسائط النقل والتقنيات الرقمية إدارة تدفقات تجارية عالية الكثافة والسرعة. ولا تقتصر أهمية هذه المراكز على دعم التجارة الوطنية، بل تمتد لتشمل تنظيم وتعزيز التبادلات التجارية على مستوى منطقة منظمة التعاون الإسلامي ككل.

الاقتصادات غير الساحلية وتحدي الوصول

تُجسد أوضاع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الساحلية بوضوح بالغ الأهمية المحورية لقطاع النقل في تحديد أداء التجارة. ففي هذه الدول، لا يُعد النقل مجرد عنصر داعم، بل يمثل شرطًا أساسياً لقيام النشاط التجاري واستمراريته.

ويعتمد الوصول إلى الأسواق العالمية بدرجة كبيرة على كفاءة الممرات العابرة للحدود، وموثوقية شبكات النقل، ومستوى التنسيق مع دول العبور المجاورة. غير أن تعدد نقاط العبور، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف البنية التحتية، غالبًا ما يؤدي إلى ارتفاع

ميناء طنجة المتوسط – بوابة أفريقيا نحو التجارة العالمية والتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

خلال العقد الأخير، برز ميناء طنجة المتوسط كمحور لوجستي استراتيجي رائد داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا، حيث أسهم بشكل ملموس في إعادة تشكيل مسارات التجارة بين القارة والأسواق الدولية. ويتمتع الميناء بموقع جغرافي استثنائي عند ملتقى المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وقد عالج نحو 8.6 مليون حاوية نمطية (TEU) في عام 2023، ما يجعله الأكبر على مستوى أفريقيا وحوض المتوسط. كما يرتبط بشبكة بحرية واسعة تشمل أكثر من 180 ميناءً في أزيد من 70 دولة، مما يوفر ولوجًا مباشرًا ومنتظمًا إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية والأفريقية والشرق أوسطية.

وتتجلى الأهمية الاستراتيجية لميناء طنجة المتوسط في درجة تكامله العالية بين البنية التحتية للموانئ، والمناطق الصناعية، وخدمات اللوجستيات. إذ يرتبط الميناء بمنظومة من المناطق الحرة التي تحتضن أكثر من 2000 شركة صناعية ولوجستية، تنشط خصوصًا في قطاعات السيارات، والطيران، والصناعات الغذائية، والنسيج. ويسهم هذا النسيج الاقتصادي المتكامل، المدعوم بأنظمة جمركية رقمية متقدمة وشبكة نقل متعددة الوسائط تشمل الطرق والسكك الحديدية، في تقليص آجال العبور وخفض التكاليف اللوجستية بشكل ملحوظ.

وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لاسيما في شمال وغرب أفريقيا، يمثل ميناء طنجة المتوسط نقطة عبور استراتيجية نحو سلاسل القيمة العالمية، كما يشكل نموذجًا ناجحًا للتنمية المرتكزة على الموانئ، بما يدعم جهود تيسير التجارة وتعزيز التنافسية الصناعية.

ميناء طنجة المتوسط

التكاليف وزيادة مستويات عدم اليقين المرتبطة بالتجارة.

وفي مواجهة هذه التحديات، تركزت الجهود على تطوير الموانئ الجافة وربطها بشبكات السكك الحديدية، إلى جانب تعزيز أطر النقل المنسقة بين الدول. ويساهم نقل جزء من العمليات اللوجستية والجمركية إلى الداخل في تقليل الضغط على الموانئ البحرية وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد بشكل عام.
ومع ذلك، فإن نجاح هذه الحلول يظل رهينًا بتوافر مستوى عالٍ من التنسيق الإقليمي، واستثمارات مستدامة، فضلاً عن مواءمة الأطر التنظيمية وتوحيد الممارسات التشغيلية بين مختلف الدول المعنية.

التحول الرقمي كقوة تحويلية

يُعد تصاعد دور الرقمنة في السنوات الأخيرة من أبرز التحولات التي أعادت تشكيل مشهد النقل والتجارة، حيث يتيح الانتقال من الأنظمة الورقية إلى المنصات الرقمية إحداث نقلة نوعية في مستويات الكفاءة، والشفافية، وقابلية التنبؤ بالعمليات التجارية.

وتُمكّن الأدوات الرقمية من إنشاء تدفقات معلومات متواصلة على امتداد ممرات النقل، مما يُسهم في تقليص الأعباء الإدارية والحد من التأخيرات. كما تعزز هذه التقنيات مستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين، بما في ذلك السلطات الجمركية، ومشغلي الموانئ، ومقدمي الخدمات اللوجستية، وشركات النقل، بما ينعكس إيجابًا على انسيابية حركة التجارة.

وفي إطار منظمة التعاون الإسلامي، تعكس المبادرات الرامية إلى رقمنة إجراءات النقل والجمارك الإمكانات الكبيرة لهذه التحولات. إذ يتيح تعزيز قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة الوطنية بناء بيئات تجارية متكاملة تتجاوز الحدود، وتدعم تدفقات تجارية أكثر سلاسة وكفاءة.

وعلاوة على ذلك، تسهم الرقمنة في تحسين الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية، والحد من فرص الاحتيال، وتمكين تتبع المعاملات.

القيود الهيكلية المستمرة

على الرغم من التقدم المحرز في مجالات النقل والخدمات اللوجستية، لا تزال أنظمة النقل في دول منظمة التعاون الإسلامي تواجه تحديات هيكلية عميقة ومتعددة الأبعاد، تمتد لتشمل البنية التحتية، والأطر التنظيمية، ورأس المال البشري، إلى جانب الاعتبارات البيئية.

سكة حديد ميناء داكار السوداني التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

ففي العديد من الدول، تظل البنية التحتية المتقادمة وضعف الصيانة من أبرز العوائق، حيث تؤدي إلى اختناقات مرورية، وتراجع الكفاءة التشغيلية، وارتفاع تكاليف النقل. كما يسهم تشتت الأنظمة وغياب التنسيق عبر الحدود في تعقيد الإجراءات التجارية، مما يزيد من فترات الانتظار ويُضعف قابلية التنبؤ بالعمليات.

ومن جهة أخرى، تمثل محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالات اللوجستيات وإدارة النقل والإجراءات الجمركية تحديًا إضافيًا، إذ تؤثر سلبًا على جودة الخدمات وكفاءتها، وتحد من الاستفادة المثلى من الاستثمارات في البنية التحتية.

وتتفاقم هذه التحديات بفعل الضغوط البيئية المتزايدة، حيث تؤدي ارتفاع تكاليف الطاقة، وتفاقم الازدحام الحضري، وتزايد الالتزامات المرتبطة بخفض الانبعاثات، إلى ضرورة إعادة التفكير في نماذج النقل المعتمدة، والتوجه نحو حلول أكثر استدامة وكفاءة على المدى الطويل.

نحو نظام نقل أكثر تكاملا

تستدعي مواجهة هذه التحديات اعتماد مقاربة شمولية قائمة على التكامل والتنسيق في تطوير قطاع النقل. وفي هذا السياق، يبرز دور مواءمة سياسات النقل مع الاستراتيجيات الأوسع للتجارة والصناعة والتنمية، بما يضمن أن تُستكمل الاستثمارات في البنية التحتية بإصلاحات مؤسسية وتنظيمية تعزز فعاليتها واستدامتها.

ويُعد تطوير أنظمة نقل متعددة الوسائط—تجمع بين النقل البري والسككي والبحري والجوي—عنصرًا حاسمًا في تحسين الربط ورفع كفاءة سلاسل الإمداد. كما ينبغي أن يتزامن تحديث الموانئ والمطارات ومنصات الخدمات اللوجستية مع تعزيز الربط في المراحل النهائية للنقل، وضمان التكامل السلس بين مختلف وسائطه.

وفي هذا الإطار، يكتسي التعاون الإقليمي أهمية محورية، إذ لا تتوقف فعالية ممرات النقل على جودة البنية التحتية فحسب، بل تعتمد أيضًا على وجود أطر حوكمة فعّالة تُمكّن من تنسيق السياسات بين الدول، وتوحيد الإجراءات، وتحسين آليات تتبع الأداء وتقييمه.

التمويل والحوكمة ودور الشراكات

إن تحديث أنظمة النقل في دول منظمة التعاون الإسلامي يتطلب تعبئة استثمارات ضخمة، وهو ما يفرض اللجوء إلى آليات تمويل مبتكرة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فهذه الشراكات تمثل رافعة أساسية لتعبئة الموارد، ونقل الخبرات التقنية، وتحسين الكفاءة التشغيلية للمشاريع.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية دور المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية، التي تساهم في تمويل المشاريع الكبرى للبنية التحتية، إلى جانب تقديم الدعم الفني وبناء القدرات، بما يعزز استدامة هذه الاستثمارات ويزيد من أثرها التنموي.

غير أن نجاح هذه الجهود لا يرتبط بالتمويل وحده، بل يعتمد بشكل جوهري على جودة الحوكمة. إذ تتطلب أنظمة النقل الفعالة، إلى جانب البنية التحتية المادية، أطرًا مؤسسية قوية، وتناسقًا تنظيميًا، وكفاءة في التنفيذ والتشغيل.

ورشة تدريبية حول نظامي TIR/eTIR ونظامي CMR/eCMR في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)2-1 مارس 2023، جيبوتي

من الرؤية إلى التنفيذ: دور المركز الإسلامي لتنمية التجارة

في إطار منظمة التعاون الإسلامي، عزز المركز الإسلامي لتنمية التجارة مكانته تدريجيًا كفاعل محوري في دعم التكامل التجاري المرتكز على النقل. ولم يقتصر دوره على الجانب الترافعي فحسب، بل شمل أيضا هيكلة الحوار السياساتي ومواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع الأولويات الإقليمية. فمن خلال تنظيم منتديات رفيعة المستوى وورش عمل تقنية، وتيسير التفاعل بين وزارات النقل والتجارة والاستثمار، يُسهم المركز في صياغة رؤية أكثر تكاملًا لتعزيز الترابط بين الدول الأعضاء. وتكتسب هذه الجهود أهمية متزايدة في ظل سياق يتسم

بالتجزؤ، حيث لا تعتمد فعالية أنظمة النقل على البنية التحتية وحدها، بل كذلك على مستوى تنسيق السياسات والإجراءات، واعتماد مقاربات قائمة على الممرات.

وعلى المستوى العملي، يركز المركز بشكل متزايد على تيسير النقل والتجارة عبر التحول الرقمي. إذ يعمل على الترويج لاعتماد أدوات رقمية مثل نظام النقل الدولي الإلكتروني (eTIR) ونظام وثيقة الشحن الإلكترونية (eCMR)، بما يدعم الانتقال من المعاملات الورقية إلى تبادل البيانات إلكترونيًا، ويُحسن مستويات الشفافية والقدرة على التنبؤ وكفاءة العمليات عبر الحدود. كما تُستكمل هذه الجهود بمبادرات أخرى، من بينها تطبيق أنظمة الصحة النباتية الإلكترونية (e-Phyto)، خاصة في بعض الدول الأعضاء مثل نيجيريا، بهدف تبسيط إجراءات إصدار الشهادات. ومن خلال برامج بناء القدرات، والمساعدة التقنية، والدعم المؤسسي، يُسهم المركز في تحديث الإجراءات الجمركية، وتقليص الأعباء الإدارية، وتعزيز قابلية التشغيل البيني

إطلاق E-Phyto في نيجيريا - أبوجا في 25 يونيو 2024

بين الأنظمة الوطنية، وهو ما يُعد من أبرز مفاتيح تحسين تدفقات التجارة داخل المنطقة.

وموازاة مع ذلك، يضطلع المركز بدور مهم في تحفيز الاستثمار وتعزيز الربط الإقليمي، لا سيما لفائدة الدول الأعضاء غير الساحلية. فمن خلال مبادرات مثل أيام الاستثمار، ودعم وكالات ترويج الاستثمار، يُسهم في رفع جاذبية مشاريع النقل والخدمات اللوجستية، وربطها بالمستثمرين الدوليين وشركاء التنمية. كما يُظهر عمله التحليلي والاستشاري حول الممرات الاستراتيجية—مثل محور

موانئ دبي العالمية – نموذج عالمي لقيادة التحول الرقمي في الخدمات اللوجستية

تُعد موانئ دبي العالمية واحدة من أبرز الشركات العالمية في مجال الخدمات اللوجستية وإدارة سلاسل الإمداد، حيث تتخذ من دبي مقرًا لها، وتلعب دورًا محوريًا في تيسير التجارة الدولية من خلال تكامل العمليات وتسريع التحول الرقمي. وتتعامل الشركة مع نحو 70 مليون حاوية سنويًا، تُنقل عبر حوالي 70 ألف سفينة، وهو ما يمثل قرابة 10% من إجمالي حركة الحاويات عالميًا. كما تمتد شبكتها إلى 82 محطة بحرية وبرية موزعة على أكثر من 40 دولة، مما يعزز مكانتها كفاعل رئيسي في منظومة التجارة العالمية.

ورغم أن نشاطها انطلق أساسًا من إدارة الموانئ، فقد اتجهت الشركة منذ عام 2016 نحو تحول استراتيجي قائم على بناء نموذج لوجستي متكامل. عبر استثمارات استراتيجية وعمليات استحواذ تغطي مختلف مراحل سلسلة القيمة، بما يشمل المحطات الداخلية، وخدمات الشحن، والمنصات اللوجستية، والحلول الرقمية، وسّعت موانئ دبي العالمية نطاق عملياتها لتقدم خدمات متكاملة تتجاوز حدود الموانئ التقليدية. ويعكس هذا التحول انتقالًا من نموذج يعتمد على الأصول إلى منظومة لوجستية شاملة تدعم التدفقات التجارية متعددة الوسائط وعابرة للحدود.

وتحتل الرقمنة موقعًا محوريًا في استراتيجية الشركة، حيث طورت مجموعة من المنصات الرقمية التي تتيح إجراء المعاملات التجارية إلكترونيًا، وتتبع الشحنات في الزمن الحقيقي، وتبادل البيانات بين مختلف الفاعلين في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، إلى جانب تبسيط التفاعل مع الإدارات الجمركية وسلطات الحدود. وتسهم هذه الحلول في تعزيز الشفافية، وتقليص التأخيرات الإدارية، وتحسين القدرة على التنبؤ بسير العمليات.
وتبرز تجربة موانئ دبي العالمية كنموذج عملي لكيفية توظيف التقنيات الرقمية في دعم تيسير التجارة، وتحسين كفاءة الممرات التجارية، وتعزيز التكامل ضمن سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، بما يوفر دروسًا قيّمة يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

سفينة حاويات في محطة ميناء تديرها شركة موانئ دبي العالمية

السودان–تشاد—قدرته على تحويل التحديات الهيكلية إلى حلول عملية قابلة للتنفيذ. وبالاستناد إلى شراكاته مع المؤسسات الدولية، وتنامي قاعدته المعرفية والتحليلية، يعكس نهج المركز رؤية متكاملة تجمع بين السياسات والاستثمار وبناء القدرات وإنتاج المعرفة، بما يدعم تطوير منظومة النقل وتيسير التجارة في فضاء منظمة التعاون الإسلامي.

ضرورة استراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي

يُشكل قطاع النقل ركيزة محورية في مساعي منظمة التعاون الإسلامي نحو تعميق التكامل الاقتصادي وتعزيز حضورها في الاقتصاد العالمي. وبينما يعكس التقدم المُحقق خلال السنوات الأخيرة إمكانات العمل الجماعي المنسق، فإنه يكشف في الوقت ذاته عن حجم التحديات التي لا تزال تتطلب معالجة شاملة ومستدامة.

ومن خلال إعادة تموضع النقل كعامل استراتيجي مُمكّن للتجارة، وليس مجرد وظيفة لوجستية مساندة، يمكن للدول الأعضاء فتح آفاق اقتصادية واعدة. فتعزيز الربط، وتقليص التكاليف، وتحسين موثوقية سلاسل الإمداد، من شأنه أن يدعم اندماجًا أوسع في سلاسل القيمة العالمية، ويُحفّز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويُسهم في تحقيق تنمية أكثر شمولاً وتوازنًا.

وفي المحصلة، سيظل مستقبل التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي رهينًا بقدرة الدول الأعضاء على تطوير أنظمة النقل وتحويلها إلى شبكات متكاملة وفعّالة ومرنة، لا تقتصر وظيفتها على نقل السلع فحسب، بل تمتد لتمكين الفرص الاقتصادية . ■

معرض أوتالي أفريقيا للسياحة 2026

في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز التدفقات السياحية، وتشجيع التجارة والاستثمار في قطاع السياحة، وتطوير نشاط الامتياز في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ينظم المركز، بالتعاون مع شركة "*Utalii Events Co Africa Ltd*"، وتحت رعاية وزارة السياحة والحياة البرية والتراث بجمهورية أوغندا، وبالتنسيق مع كل من مجلس السياحة الأوغندي ومجلس السياحة الأفريقي ومؤسسة القطاع الخاص في أوغندا، معرض "*Utalii Africa Tourism & Investment Expo and Africa Franchise Expo*"، وذلك خلال الفترة من *25* إلى *27* يونيو *2026* بساحة كولولو الاحتفالية في كمبالا، جمهورية أوغندا

ويهدف هذا الحدث البارز إلى تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال السياحة، والترويج للمواقع السياحية والمعالم التاريخية، فضلاً عن تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. كما سيوفر منصة تفاعلية لمختلف أصحاب المصلحة لتبادل الآراء وتقاسم الخبرات الوطنية بين الفاعلين من القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إتاحة فرص واعدة للمشغلين الاقتصاديين لاستكشاف آفاق الأعمال وبناء شراكات استراتيجية.

وتتمثل الأهداف الأخرى لهذا الحدث فيما يلي:

- تعزيز تنمية الشراكات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء في قطاع السياحة؛
- نشر المعلومات وتبادلها حول الإمكانات الاقتصادية والسياحية للدول الأعضاء؛
- الإسهام الفعلي في تطوير التجارة والاستثمار المرتبطين بقطاع السياحة؛
- تيسير التواصل المباشر بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين في هذا القطاع؛
- دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات السياحية الاستراتيجية؛
- تنظيم معارض ولقاءات أعمال بين الشركات باعتبارها أداة فعالة للترويج والتسويق بين دوائر الأعمال في الدول المشاركة؛
- تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية عبر دعم التعاون بين مانحي الامتياز والمتلقين له والمستثمرين؛
- إبراز الإمكانات الاقتصادية والتجارية للدول المشاركة، مع التركيز على فرص الامتياز والتجارة والاستثمار؛
- تسهيل التفاعل المباشر والتواصل التجاري من خلال المعارض ولقاءات الأعمال، بما يتيح إبرام الشراكات واستكشاف فرص الاستثمار بين مجتمعات الأعمال المشاركة.

وبموازاة هذا المعرض، سيتم تنظيم حزمة من الفعاليات الموازية التي ستشكل منصة محورية لعقد اجتماعات رفيعة المستوى تجمع بين ممثلي الحكومات وقطاع الأعمال، إلى جانب تنظيم منتديات استثمارية ومعارض متخصصة، وتوفير فرص للتواصل الاستراتيجي، بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي عبر مختلف أنحاء القارة الإفريقية. كما سيحرص المنظمون على استثمار هذه المناسبة للترويج للسياحة العائلية، مع إبراز الوجهات السياحية الناشئة التي تزخر بإمكانات واعدة في مجالي السياحة البيئية والثقافية. وستتيح هذه الفعاليات فضاءً تفاعلياً للحكومات والمستثمرين وهيئات السياحة والعلامات التجارية العاملة بنظام الامتياز، فضلاً عن قادة الأعمال، من أجل تعزيز التجارة والسياحة والاستثمار العابر للحدود.

تتوفر تفاصيل أكثر حول هذا المعرض على الرابط التالي: https://africatourismexpo.com

للحصول على مزيد من المعلومات أو الحجز، يرجى الاتصال بالمنظمين:

السيدة كاثرين أينمبابازي
منسقة
شركة أوتالي إيفنتس أفريكا المحدودة
الهاتف: 256+ 79 39 99 887
البريد الإلكتروني:cainambabazi@africatourismexpo.com
الموقع الإلكتروني: https://africatourismexpo.com/

لسيد عالمي عبد العزيز
رئيس قسم التسويق والترويج التجاري،
المركز الإسلامي لتنمية التجارة
الهاتف: 212+ 522 314 974
الفاكس: 212+ 522 310 110
الموبيل: 212+ 662 153 747
البريد الإلكتروني:a.alami@icdt-oic.org؛ icdt@icdt-oic.org
الموقع الإلكتروني:www.icdt-cidc.org

مع سعادة

السيد فرانسيس موغوغا

الرئيس التنفيذي لمعرض "أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار"

1.بصفتكم المدير العام لمعرض أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار، هل يمكنكم اطلاعنا على مزيد من المعلومات حول مؤسستكم ودورها في تطوير قطاع السياحة في بلدكم وفي منطقة منظمة التعاون الإسلامي؟

بصفتي المؤسس والرئيس التنفيذي لمعرض أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار، أشرف على مبادرة طموحة تهدف إلى أن تصبح المنصة الأبرز للتعاون في أفريقيا في مجالي السياحة والاستثمار. ويجمع هذا الحدث القاري كافة الدول الأفريقية الـ 54، إلى جانب الجاليات الأفريقية في الخارج، ومختلف الفاعلين الدوليين في قطاع السياحة، فضلا عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لعرض منتجاتهم السياحية، واستكشاف فرص الاستثمار، وإبراز التنوع الثقافي الغني للقارة.

تتمثل رؤيتنا في إنشاء منصة موحدة تجمع الحكومات، وهيئات السياحة، والمستثمرين، ومنظمي الرحلات، وشركات الطيران، والعلامات التجارية في قطاع الضيافة، إلى جانب شركاء التنمية، بهدف بناء شراكات استراتيجية وإطلاق الإمكانات الواعدة لقطاع السياحة في أفريقيا. وينطلق المعرض من مفهوم بسيط وفعّال: الأفارقة يلتقون بأفريقيا، والعالم يزور أفريقيا، بما يتيح فضاء ديناميكيا للتفاعل بين مختلف الفاعلين، ويسهم في إبرام شراكات وصفقات حقيقية في مجالي السياحة والاستثمار.

وعلى الصعيد الشخصي، تمتد مساهمتي في تطوير قطاع السياحة في أفريقيا عبر مبادرات متعددة تهتم بالترويج السياحي وتنمية رأس المال البشري. فأنا مؤسس ورئيس تنفيذي لشركة "إكسبلور أفريكا سفاريز"، وهي شركة متخصصة في الترويج لتجارب السفر عبر 14 دولة أفريقية، حيث أسهمت في تعزيز جاذبية الوجهات الأفريقية لدى السياح الدوليين، وتشجيع السياحة البينية من خلال ربط الزوار بالحياة البرية، والتراث الثقافي، والمعالم الطبيعية الفريدة للقارة.

كما أوليت اهتماما خاصا بتأهيل الكفاءات المهنية في قطاعي السياحة والضيافة، من خلال تأسيس "معهد السياحة لشرق أفريقيا"، الذي يركز على التدريب وبناء القدرات في مجالات السياحة والسفر والضيافة. وقد نجح المعهد في تكوين جيل من المهنيين المؤهلين الذين يعملون اليوم في مختلف مكونات القطاع، بما في ذلك الفنادق، وشركات الطيران، ووكالات السفر، والمؤسسات الحكومية، وهو

ما ساهم في تعزيز البنية البشرية الداعمة لمنظومة السياحة في القارة.

ويُعد معرض "أوتـالي أفريقيا للسياحة والاستثمار" امتدادا طبيعيا لهذه الجهود، حيث يمثل منصة قارية كبرى مرشحة لتصبح حدثا دوليا سنويا يجمع الدول الأفريقية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع المستثمرين العالميين وخبراء السياحة وصناع القرار. ومن خلال هذه المنصة، تبرز أفريقيا فرصها الاستثمارية والسياحية، وتعزز التعاون الإقليمي والدولي، بما يدعم تحقيق نمو مستدام في قطاعي السياحة والاستثمار.

وعلى مدار أكثر من 26 عاما، كرّست جهودي لخدمة الترويج السياحي في أفريقيا وتعزيز مكانتها على الخارطة العالمية.

2. هل يمكنكم مشاركة قرائنا بأبرز ملامح خطة عملكم للسنوات القادمة؟

بصفتي المدير الإداري لمعرض "أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار"، ترتكز خطة عملنا للسنوات المقبلة على هـدف استراتيجي محوري يتمثل في ترسيخ مكانة المعرض كمنصة أفريقية عالمية رائـدة في مجالي السياحة والاسـتـثـمار، مع توسيع نطاق الشراكات الداعمة للتنمية المستدامة على مستوى القارة الأفريقية ومنطقة منظمة التعاون الإسلامي.

في هذا الإطار، نعمل أولاً على تثبيت المعرض كحدث دولي سنوي بارز في أفريقيا، يجمع الـدول الأفريقية الـ 54، إلى جانب الدول الأعـضـاء في منظمة التعاون الإسـلامـي، والمستثمرين الدوليين، وهيئات الترويج السياحي، ومختلف الفاعلين من القطاع الخاص. ويهدف هـذا التجمع إلى إبـراز الوجهات السياحية، وعرض مشاريع الضيافة، واستكشاف فرص الاستثمار، مع الحرص على

ومن أبرز هذه المبادرات، شراكتنا مع معرض أفريقيا للامتيازات التجارية، التي تتيح إنشاء منصة مشتركة تجمع بين الترويج السياحي وفرص الاستثمار في مجالات الامتياز، خاصة في قطاعات الضيافة والمطاعم وخدمات السفر.

توسيع نطاق المعرض وتأثيره عاماً بعد عام، بما يعزز موقع أفريقيا كوجهة واعدة على خارطة السياحة والاستثمار العالمية.
كما نـولي أهمية خاصة لتطوير شراكـات استراتيجية مع المنظمات الدولية وشبكات الأعمال والجهات الفاعلة في القطاع السياحي. ومن أبرز هذه المبادرات، شراكتنا مع معرض أفريقيا للامتيازات التجارية، التي تتيح إنشاء منصة مشتركة تجمع بين الترويج السياحي وفرص الاستثمار في مجالات الامتياز، خاصة في قطاعات الضيافة والمطاعم وخدمات السفر. ويسهم هذا التكامل في خلق سوق ديناميكية تتيح للمستثمرين استكشاف فرص متعددة، سواء في الوجهات السياحية أو في العلامات التجارية القابلة للتوسع داخل القارة.

علاوةً على ذلك، تهدف استراتيجيتنا طويلة المدى إلى تطوير المعرض ليصبح منصةً نشطة على مدار العام لتعزيز قطاع السياحة، وليس مجرد فعالية سنوية فقط. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تنظيم منتديات للاستثمار، وجولات للترويج السياحي، وإنشاء منصات رقمية للتواصل وبناء الشبكات، بالإضافة إلى عقد ورش عمل متخصصة تتيح استمرار التفاعل والتبادل بين مختلف الفاعلين لفترة تتجاوز بكثير مدة إقامة المعرض.

أخـيرًا، يتمثل عنصرٌ رئيسي آخر في خطة عملنا في تعزيز تنمية سياحية مستدامة وشاملة. ونهدف إلى ضمان أن تعود عوائد نمو قطاع السياحة بالنفع على المجتمعات المحلية، وأن تدعم الحفاظ على البيئة، وأن تخلق فرص عمل للشباب في مختلف أنحاء إفريقيا. ومن خلال التعاون مع الحكومات، ومستثمري القطاع الخاص، ومؤسسات التنمية، نسعى إلى الإسهام في تنفيذ مشاريع مجدية اقتصاديًا، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التراث الطبيعي والثقافي للقارة الإفريقية.

وفي المحصلة، تتمثل رؤيتنا في جعل معرض "أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار" البوابة الأولى للسياحة والاستثمار في أفريقيا، ومنصة حيوية تلتقي فيها القارة بذاتها، وينفتح من خلالها العالم على فرصها، بما يقود إلى شراكات ملموسة ونمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

3. بصفتكم جهة منظمة مشاركة، مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، لمعرض ((UATE Utalii Africa – للسياحة والاستثمار المقرر عقده في يونيو في كمبالا، هل يمكنكم شرح الأهـداف الرئيسية لهذا الحدث وفوائده لبلدان منظمة التعاون الإسلامي لقرائنا؟

بصفتنا جهة منظمة مشاركة إلى جانب المركز الإسلامي لتنمية التجارة في معرض "أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار" (UATE)، الذي سيُعقد خلال الفترة من 25 إلى 27 يونيو في كمبالا – أوغندا، يتمثل هدفنا الرئيسي في إنشاء منصة دولية متكاملة تربط بين أفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر مجالات السياحة والتجارة والاستثمار.
وقد صُمم هذا الحدث ليكون منصة رفيعة المستوى تجمع الحكومات، وهيئات الترويج السياحي، والمستثمرين، وشركات الضيافة، وشركـات الـطـيران، ومنظمي الـرحـلات، والمؤسسات المالية، ووكالات التنمية، بهدف استكشاف الإمكانات السياحية الهائلة التي تزخر بها القارة الأفريقية، وبناء شراكات استراتيجية تفضي إلى فرص اقتصادية ملموسة. فعلى الرغم من غنى أفريقيا بمواردها الطبيعية الفريدة، ومحميات الحياة البرية، وتراثها الثقافي الغني، إلا أن جزءا كبيرا من هذه الإمكانات لا يزال غير مستغل بالشكل الكافي، وهو ما يسعى المعرض إلى معالجته من خلال توفير منصة متخصصة لعرض هذه الفرص أمام المستثمرين الإقليميين والدوليين.
ويُعدّ تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي الأفريقي من أبرز أهـداف المعرض، حيث سيتم، من خلال منتديات الاستثمار، وعروض المشاريع، واجتماعات الأعـمال الثنائية، تمكين الحكومات والمطورين من القطاع الخاص من تقديم مشاريع سياحية جاهزة للتمويل أمام المستثمرين، لا سيما من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل هذه المشاريع مجالات متعددة، من بينها تطوير الفنادق والمنتجعات والنُزل البيئية، ومراكز السياحة الثقافية، ومرافق المؤتمرات والمعارض، إلى جانب مشاريع البنية التحتية الداعمة مثل النقل والربط الجوي، مما يوفر فرصاً واعدة لدخول سوق سياحية سريعة النمو وذات آفاق طويلة الأمد.

كما يهدف المعرض إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية ونظيراتها في منظمة التعاون الإسلامي من خلال قطاع السياحة، الذي يُعدّ من أهم أدوات التقارب الثقافي والتكامل الاقتصادي. ومن خلال جمع مختلف الفاعلين من الجانبين، يسهم الحدث في تشجيع إقامة مشاريع مشتركة، وتطوير مسارات سياحية عابرة للحدود، وإرسـاء شراكات استراتيجية من شأنها تعزيز حركة السفر والتبادل التجاري بين هذه الدول.

فمن خلال ربط المستثمرين، والحكومات، والمهنيين، وشركاء التنمية، يسهم المعرض في تعظيم دور السياحة كرافعة للنمو الاقتصادي، وتعزيز التبادل الثقافي، ودعم التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، يشكل المعرض منصة مهمة لتبادل المعرفة والخبرات، حيث سيجمع صناع القرار وخبراء السياحة وقادة القطاع لمناقشة أحدث التوجهات وأفضل الممارسات في مجالي السياحة والضيافة. وستتناول جلسات النقاش وورش العمل موضوعات محورية، من قبيل التنمية السياحية المستدامة، والتسويق الرقمي، وآليات تمويل المشاريع السياحية، وتحسين الربط الجوي، وتنمية المهارات، بما يسهم في تطوير الوجهات السياحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

فيما يتعلق بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تتعدد الفوائد التي يمكن جنيها من المشاركة في معرض "أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار"، حيث يمثل هذا الحدث منصة استراتيجية ذات قيمة مضافة عالية على عدة مستويات:

أولاً، يوفّر المعرض فرصة متميزة للوصول المباشر إلى سوق السياحة الأفريقية، التي تُعد من أسرع الأسواق نمواً على مستوى العالم. ومن خلال هذه المنصة، يمكن للمستثمرين وشركات السياحة في الدول الأعضاء استكشاف مشاريع واعـدة، وإقامة شراكـات تجارية مستدامة مع نظرائهم في القارة الأفريقية.

ثانياً، يسهم المعرض في تعزيز السياحة البينية داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي، من خلال تشجيع تدفقات السفر نحو الوجهات الأفريقية. إذ تزخر العديد من الـدول الأفريقية الأعضاء بـتراث إسلامي عريق، ومواقع تاريخية متميزة، وتقاليد ثقافية غنية، ما يجعلها وجهات جذابة للزوار من مختلف دول المنظمة. كما يعزز الحدث جهود الترويج المشترك والتكامل السياحي بين هذه الدول.

ثالثاً، يفتح المعرض آفاقاً واسعة أمام فرص استثمارية استراتيجية، لا سيما في قطاعات الضيافة، والطيران، وتكنولوجيا السفر، والبنية التحتية السياحية، والتسويق السياحي. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تسهم في تنويع الاقتصادات الوطنية، وخلق فـرص عمل مستدامة، سواء في أفريقيا أو في دول منظمة التعاون الإسلامي.

رابعاً، يتيح الحدث فرصاً مهمة لتعزيز التعاون المؤسسي وتنسيق السياسات العامة، من خلال جمع صناع القرار من وزارات السياحة، وهيئات الاستثمار، ومؤسسات التنمية. ويوفر هذا الإطـار منصة للحوار حول سبل تحسين بيئة الاستثمار السياحي، وتسهيل إجـراءات التنقل، وتعزيز أنظمة التأشيرات والربط بين الدول.

خامساً، يولي المعرض أهمية خاصة لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في قطاعي السياحة والضيافة، من خلال تعزيز الشراكات مع مؤسسات التدريب والجهات الفاعلة في القطاع. ويتيح ذلك تبادل الخبرات، وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني، بما يسهم في إعداد كفاءات مؤهلة تدعم نمو القطاع على أسس مستدامة.

وفي المحصلة، يتجاوز معرض "أوتالي أفريقيا للسياحة والاستثمار" كونه مجرد تظاهرة اقتصادية، ليصبح منصة استراتيجية لتعزيز الشراكات بين أفريقيا ومنطقة منظمة التعاون الإسـلامـي. فمن خـلال ربـط المستثمرين، والحكومات، والمهنيين، وشركاء التنمية، يسهم المعرض في تعظيم دور السياحة كرافعة للنمو الاقتصادي، وتعزيز التبادل الثقافي، ودعم التنمية المستدامة.

وباختصار، يجسد هذا الحدث رؤية مشتركة تقوم على تكامل الجهود بين أفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي لبناء منظومة سياحية أكثر قوة وتنافسية، تفتح آفاقاً واعدة للاستثمار والتنقل والتعاون على المدى الطويل.

4. برأيكم، ما هي مجالات التعاون ذات الأولوية التي ينبغي تطويرها بين مؤسستكم ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، لاسيما المركز الإسلامي لتنمية التجارة، من أجل تعزيز قطاع السياحة داخـل فضاء المنظمة؟

في تقديري، يرتكز مستقبل تطوير السياحة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي على بناء شراكات استراتيجية متكاملة تجمع بين الاستثمار، وتبادل المعرفة، وتوسيع الوصول إلى الأسواق، وتنمية رأس المال البشري. ومن خلال التعاون بين معرض "أوتـالي أفريقيا للسياحة والاستثمار" والمؤسسات المعنية داخل منظومة المنظمة، وفي مقدمتها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تبرز مجموعة من المجالات ذات الأولوية القادرة على إحداث تحول نوعي في هذا القطاع الحيوي.

أولاً، يُـعـدّ تعزيز الاسـتـثـمار السياحي وتطوير المشاريع الهيكلية أولوية أساسية. فالقارة الأفريقية تزخر بإمكانات سياحية استثنائية، إلا أن استثمارها يتطلب ضخ

تتمثل رؤيتنا في بناء منصة رائدة للتعاون السياحي بين أفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي، تُشكّل منظومة متكاملة تربط بين الاستثمار، والموارد البشرية، والوجهات السياحية، والأسواق العالمية.

استثمارات استراتيجية في البنية التحتية، بما يشمل الفنادق والمنتجعات البيئية، ومراكز المؤتمرات، وشبكات النقل، والخدمات الرقمية المرتبطة بالسياحة. ومن خلال منصة معرض "أوتالي"، يمكن ربط المستثمرين من دول المنظمة بمشاريع سياحية واعدة، مع تعبئة موارد صناديق الاستثمار، والمؤسسات المالية، والعلامات الفندقية العالمية لدعم نمو هذا القطاع.

ثانياً، يأتي تعزيز السياحة البينية والترويج المشترك للوجهات ضمن الأولويات الاستراتيجية. إذ تمثل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سوقاً ضخمة تتجاوز المليار نسمة، ما يتيح فرصاً كبيرة لتنمية حركة السفر الداخلي. ومن خلال التنسيق مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، يمكن إطلاق حملات ترويجية مشتركة، وتطوير برامج سياحية متعددة الوجهات، وتعزيز الربط بين الوجهات الأفريقية ونظيراتها في آسيا والشرق الأوسط، بما يرفع من جاذبية السياحة داخل فضاء المنظمة.

ثالثاً، تُعدّ تنمية رأس المال البشري والتدريب المهني ركيزة أساسية لنجاح القطاع السياحي. فالسياحة صناعة قائمة على جودة الخدمات والمهارات. ومن خلال مبادرات مثل معهد السياحة لشرق أفريقيا، تم تحقيق خطوات مهمة في تأهيل الكفاءات. وبالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، يمكن توسيع هذا النموذج عبر إنشاء مراكز إقليمية للتميز، وتطوير برامج تدريب مشتركة تسهم في إعداد كوادر مؤهلة تلبي متطلبات السوق السياحي المتنامي.

رابعاً، يشكل الابتكار والتحول الرقمي مجالاً محورياً للتعاون، في ظل تزايد تأثير التكنولوجيا على سلوك المسافرين. ومن خلال شراكات مع مؤسسات المنظمة، يمكن تطوير منصات سياحية رقمية، وأنظمة إدارة ذكية للوجهات، وحملات تسويق رقمية قائمة على البيانات، بما يعزز حضور وجهات الدول الأعضاء—خاصة في أفريقيا—على الساحة العالمية.

خامساً، يُعدّ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عاملاً حاسماً في تطوير السياحة. إذ يتطلب نمو هذا القطاع تكاملاً بين السياسات الحكومية والاستثمارات الخاصة. ويوفر معرض "أوتالي" فضاءً عملياً يجمع الحكومات والمستثمرين ورواد الأعمال وشركات الطيران ومنظمي الرحلات وسلاسل الضيافة، بما ييسر إبرام الشراكات وإطلاق مشاريع مشتركة ذات أثر ملموس.

وفي الختام، تتمثل رؤيتنا في بناء منصة رائدة للتعاون السياحي بين أفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي، تُشكّل منظومة متكاملة تربط بين الاستثمار، والموارد البشرية، والوجهات السياحية، والأسواق العالمية. ومن خلال هذا التعاون الوثيق، المدعوم بالمؤسسات المتخصصة والتدريب المهني والاستثمارات الاستراتيجية، يمكن إرساء دعائم مرحلة جديدة تصبح فيها السياحة أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي، وتعزيز التبادل الثقافي، وتحقيق التنمية المستدامة في دول المنظمة.

UTALII AFRICA TOURISM EXPO

fib Pillars Franchise Consulting

TWO-IN-ONE

UTALII AFRICA TOURISM & INVESTMENT EXPO

&

AFRICA FRANCHISE EXPO

KAMPALA - UGANDA

25TH - 27TH JUNE 2026

ONE AFRICA ONE MARKET

25-27 JUNE 2026 KOLOLO CEREMONIAL GROUNDS

TOURISM. INVESTMENT. FRANCHISING. ONE BOLD CONVERSATION.

psfu Business growth is our business

Ministry of Tourism, Wildlife and Antiquities

UGANDA TOURISM BOARD

Office of the President

African Tourism Board

استضافت الرباط إطلاق تقرير 2025 للمركز الإسلامي لتنمية التجارة حول التجارة والاستثمار في قطاع الحلال

في *13* أبريل *2026*، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإطلاق تقريره لعام *2025* حول التجارة والاستثمار في قطاع الحلال بالعاصمة الرباط، وذلك بحضور نخبة من الأطراف المؤسسية رفيعة المستوى، ومنظمات دولية، إلى جانب فاعلين من القطاع الخاص يمثلون مختلف مكونات منظومة منظمة التعاون الإسلامي. ويعكس هذا الحدث الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للاقتصاد الحلال في ديناميات التجارة العالمية، ودوره المتنامي في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وقد تميز حفل الافتتاح بكلمات رفيعة المستوى ألقاها كل من المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، إلى جانب ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، مما يعكس البُعد المؤسسي لهذه المبادرة. وتواصل البرنامج بعرض رسمي للتقرير قدمه خبراء في القطاع، تلاه نقاش حول أبرز توجهاته وآفاقه المستقبلية. وصُمم الحدث كمنصة للحوار، حيث تضمن أيضًا جلسات تفاعلية ولقاءات ثنائية جمعت بين المؤسسات العمومية وشركاء التنمية وفاعلي القطاع الخاص، بما يعزز بروز فرص جديدة للتعاون في مجال الاقتصاد الحلال.

وإلى جانب طابعه الحدثي، يمثل هذا الإطلاق محطة مهمة ضمن الجهود المتواصلة التي يبذلها المركز الإسلامي لتنمية التجارة لترسيخ مكانة منظمة التعاون الإسلامي كفاعل مرجعي في السوق العالمية للحلال. وقد قدم إصدار 2025 مؤشرًا محيّنا للتجارة والاستثمار في الاقتصاد الحلال، يوفر إطارًا منهجيًا لتقييم أداء الدول الأعضاء، ويُبرز فرص المواءمة الاستراتيجية والتعاون بينها. ومن خلال جمع هذا الطيف الواسع من الفاعلين في الرباط، يسعى المركز إلى تحفيز الشراكات، وتشجيع تدفقات الاستثمار، وتعزيز اندماج سلاسل القيمة الحلال داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

Report On

Halal Trade & Investment in OIC Member States 2025

STRENGTHENING OIC ECONOMIES:
LOCAL SOLUTIONS IN A GLOBAL MARKET

DinarStandard

الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي: تحديات الصدمات العالمية وتنسيق السياسات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

المؤلفين

الدكتور ممدوح أونال
مدير إدارة البرامج في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

السفير بيرك أرين
المدير العام للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

الملخص:

على الرغم من التقدم الملحوظ في إنتاجية الزراعة على المستوى العالمي، لا تزال النظم الغذائية تعاني من فجوة مستمرة بين توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه. تبحث هذه الدراسة في المحددات الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي، وتؤكد أن الأمن الغذائي ينبغي إعادة النظر فيه باعتباره ركيزة أساسية للأمن الاقتصادي الشامل، وليس مجرد مسألة زراعية.

ومن خلال تحليل مؤشر أسعار الغذاء (FFPI) وثلاث صدمات رئيسية للأسعار خلال فترات 2008-2007 و2011-2010 و2022-2020، توضح الدراسة كيف تنتقل التقلبات العالمية عبر قنوات التجارة والطاقة والأسواق المالية.

وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن الاعتماد الكبير على واردات الحبوب وضيق الهوامش المالية يخلقان هشاشة اقتصادية كلية خاصة، مما يفاقم من تأثير الصدمات الخارجية على المستوى الوطني.

وتقيّم الدراسة حدود الاستراتيجيات التي تركز على الإنتاج المحلي، وتؤكد على ضرورة تنسيق السياسات بشكل يعزز القدرة على الصمود. كما تسلط الضوء على الدور الاستراتيجي للتعاون الإقليمي ولمنظمة الأمن الغذائي الإسلامي في تعزيز التنسيق التقني، وشفافية البيانات، والتكامل اللوجستي.

وتخلص الدراسة إلى أن إدماج الأمن الغذائي ضمن إطار حوكمة اقتصادية أوسع يُعد أمراً أساسياً للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي وضمان تحقيق تنمية مستدامة في ظل بيئة عالمية تزداد تقلباً.

1.مقدمة

على الرغم من التقدم الملحوظ في مجال إنتاجية الزراعة على المستوى العالمي، لا تزال النظم الغذائية تعاني من اختلال مستمر بين توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه. وتشير التقديرات الحالية إلى أن نحو 8٪ من سكان العالم لا يزالون يعانون من نقص التغذية، وهو ما يبرز وجود قيود مستدامة تتجاوز مجرد مسألة العرض الإجمالي (منظمة الأغذية والزراعة، 2023؛ البنك الدولي، 2023). كما تشير مجموعة متزايدة من الدراسات إلى أن هذه الفجوة تعود في المقام الأول إلى عوامل هيكلية، من بينها توزيع الدخل، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وقدرة النظم الغذائية على الصمود أمام الصدمات الخارجية، وليس إلى نقص مطلق في الإمـدادات الغذائية) (Barrett, 2010 ; Babu et al., 2014

وفي العديد من الـدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تتداخل هذه القيود الهيكلية مـع هشاشة اقتصادية كلية. فمستويات الاعتماد المرتفعة على واردات الغذاء، والتعرض لتقلبات أسعار الصرف، وضيق الهوامش المالية، أدت تدريجياً إلى انتقال قضايا الأمن الغذائي إلى ما يتجاوز الإطار الزراعي، لتندرج بشكل متزايد ضمن سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة المخاطر (، 2023؛ البنك الإسلامي للتنمية، 2022). وينعكس هذا التحول أيضاً في النقاشات السياسية، حيث أصبحت إمكانية الحصول على الغذاء واستقرار الإمـدادات تُناقش بشكل متزايد في سياق التضخم، والتوازنات التجارية، وآليات الحماية الاجتماعية.

ويُعد مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (FFPI) مدخلاً تجريبياً مهماً لتحليل هذه الديناميات. فمنذ منتصف العقد الأول من الألفية، شهد هذا المؤشر عـدة ارتفاعات ملحوظة، لا سيما خلال الفترات 2007-2008 و2010-2011 و2020-2022، حيث ارتبط كل منها بمزيج خاص من اضطرابات العرض، والاستجابات السياسية، وظروف الأسواق العالمية (Headey & Fan, 2008 ; FAO, 2023 ; PAM, 2023. ولم تعد هذه التقلبات مجرد أحداث معزولة، بل باتت تعكس نمطاً متكرراً من التوترات داخل النظام الغذائي العالمي.

وفي هـذا السياق، تعتمد هـذه الدراسة مقاربة قائمة على المخاطر، وترى أن تقلب أسعار الغذاء لا ينبغي اعتباره مجرد نتيجة لآليات السوق، بل عاملاً من عوامل المخاطر النظامية ذات آثـار اقتصادية واجتماعية أوسع. وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه الخصوص، فإن إدماج الأمن الغذائي ضمن أطر أوسع للأمن الاقتصادي لم يعد خياراً سياسياً بقدر ما أصبح ضرورة ملحّة.

تعتمد هذه الدراسة مقاربة قائمة على المخاطر، وترى أن تقلب أسعار الغذاء لا ينبغي اعتباره مجرد نتيجة لآليات السوق، بل عاملاً من عوامل المخاطر النظامية ذات آثار اقتصادية واجتماعية أوسع.

2.الصدمات العالمية في أسعار الغذاء: دروس مستفادة من ثلاث أزمات

تُعد الزيادة الحادة في أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة 2007-2008 نقطة تحول رئيسية في سياسات الغذاء المعاصرة. ففي تلك الفترة، شهد مؤشر أسعار الغذاء (FFPI) ارتفاعاً كبيراً، عاكساً تلاقي مجموعة من العوامل بدلاً من صدمة واحدة محددة. فقد أدت الزيادة في أسعار الطاقة إلى رفع تكاليف الإنتاج والنقل، في حين ساهم التوسع السريع في سياسات الوقود الحيوي في تحويل منتجات أساسية، مثل الذرة والزيوت النباتية، بعيداً عن الأسـواق الغذائية. وفي الوقت نفسه، أدى انخفاض مستويات المخزون العالمي إلى مستويات تاريخية متدنية، إلى جانب موجة من القيود على الصادرات، إلى زيادة الضغوط لىلى الأسعار (Headey & Fan, 2008 ; Mit-chell, 2008 ; Timmer, 2010.

وكانت تداعيات هذه الأزمـة فورية وغير متكافئة. فقد شهدت عدة دول منخفضة ومتوسطة الدخل تفاقماً حاداً في انعدام الأمن الغذائي، كما سُجلت حالات من الاضطرابات الاجتماعية في بعض مناطق إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط (Berazneva & Lee, 2013 ; Lagi et al., 2011;). وبالنسبة للعديد من الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد، كشفت هذه الأزمـة عن هشاشة هيكلية لم تكن تحظى بالاهتمام الكافي في السياسات العامة، مما أعاد وضع قضية الأمن الغذائي في صلب أجندة التنمية (منظمة الأغذية والزراعة، 2011؛ البنك الدولي، 2008).

وشهدت الفترة 2010-2011 موجة ثانية من الارتفاع الملحوظ في الأسعار. ورغم أنها كانت أقل امتداداً زمنياً، فإن هذه الطفرة ارتبطت بشكل وثيق بصدمات في العرض ذات منشأ مناخي، ولا سيما موجات الجفاف والحرائق التي أثـرت على كبار مـصـدّري الحبوب مثل روسيا وأوكرانيا. وقد ساهمت هذه الاضطرابات، إلى جانب استجابات سياسية شملت فرض قيود جديدة على الصادرات، في تشديد أوضـاع الأسـواق العالمية FAO, 2011 ; Tangermann, 2011). وقد تزامن بلوغ ذروة الأسعار مع فترة من الاضطرابات السياسية في عدد من بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وعلى الرغم من استمرار الجدل حول علاقة السببية، تشير مجموعة متزايدة من الدراسات التجريبية إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء شكّل عاملاً مُفاقِماً في سياقات كانت تعاني أصـلاً من ضغوط اقتصادية وتحديات في الحوكمة (; Bellemare, 2015 Lagi et al., 2011 ; Arezki & Brückner, 2014). وعلى أقل تقدير، أبرزت هذه المرحلة مدى حساسية الاستقرار الداخلي لتقلبات الأسعار الخارجية.

أما الدورة الأحدث، الممتدة تقريباً من 2020 إلى 2022، فتتميز بحجمها وبنيتها معاً. فبدلاً من أن تنجم عن عامل واحد مهيمن، جاءت نتيجة تراكم صدمات متعددة ومتزامنة. فقد أدت الجائحة إلى اضطراب توافر اليد العاملة وسلاسل الإمداد واللوجستيات على المستوى العالمي، في حين ساهم ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة في زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي. كما واصلت الظواهر المناخية التأثير على المحاصيل في عدة مناطق، في الوقت الذي أضاف فيه النزاع بين روسيا وأوكرانيا قيوداً جديدة على إمدادات الحبوب والأسمدة في الأسواق الدولية (منظمة الأغذية والزراعة، 2023؛ برنامج الأغذية العالمي، 2023؛ البنك الدولي، 2023).

وفي هذا السياق، بلغ مؤشر أسعار الغذاء (FFPI) مستويات تاريخية مرتفعة في عام 2022، متجاوزاً ذرواته السابقة بالقيم الحقيقية (منظمة الأغذية والزراعة، 2023). وكانت الآثـار أكـثر حـدة في الاقتصادات النامية المعتمدة على واردات الغذاء، حيث أدت زيادة فواتير الاستيراد إلى تضخم غذائي داخلي، وضغوط إضافية على المالية العامة نتيجة سياسات الدعم ومتطلبات الحماية

الاجتماعية (البنك الإسلامي للتنمية، 2022؛ صندوق النقد الدولي، 2022).

وتكشف هذه الحلقات الثلاث، مجتمعة، عن اتجاه أوسع يتمثل في أن صدمات أسعار الغذاء العالمية لم تعد أحداثاً ظرفية، بل أصبحت ذات طابع منهجي متكرر. كما أن انتقال آثارها عبر الحدود يعكس الترابط المتزايد للنظم الغذائية العالمية، ويؤكد في الوقت ذاته أهمية اعتماد أطر سياسات قائمة على تعزيز القدرة على الصمود.

3. من تقلب الأسعار إلى المخاطر النظامية

إن تكرار التقلبات الحادة في أسعار الغذاء خلال العقدين الماضيين يشير إلى أن عدم الاستقرار السعري أصبح سمة جوهرية في النظم الغذائية العالمية، وليس مجرد سلسلة من الاضطرابات المعزولة. ويُظهر تحليل معمق للأدبيات أن هذه الديناميكية ناتجة عن تفاعل عدة عوامل هيكلية. فعلى سبيل المثال، أصبحت التقلبات المناخية مصدراً أكثر استمرارية لعدم اليقين في الإنتاج، حيث تؤثر على المحاصيل في المناطق الزراعية الرئيسية وتزيد من المخاطر المرتبطة بجانب العرض (GIEC, 2022 ; Wheeler & von Braun, 2013).

ومن جهة أخرى، أدى التركّز الجغرافي لصادرات الغذاء العالمية في عدد محدود من البلدان إلى زيادة تعرض النظام لصدمات محلية، مما يسمح للاضطرابات التي تصيب مناطق التصدير الكبرى بالانتقال بسرعة إلى الأسواق الدولية (Puma et al., 2015 ; UN Comtrade, 2023).

كما لعبت الاستجابات السياسية دوراً ملحوظاً في هذا السياق. فقد أظهرت حالات فرض قيود على الصادرات وغيرها من التدخلات المرتبطة بالتجارة أنها تميل عملياً إلى زيادة تقلب الأسعار على المستوى العالمي، من خلال تضييق العرض وتعزيز حالة عدم اليقين (Martin & Anderson, 2012 ; Gouel, 2016). وفي الوقت نفسه، أضاف الترابط المتزايد بين أسواق الغذاء والطاقة والمال مستوى إضافياً من التعقيد. إذ تؤثر تقلبات أسعار الطاقة على تكاليف المدخلات الزراعية وكذلك على الطلب على الوقود الحيوي، بينما ساهمت العولمة المالية، في بعض الحالات، في نقل إشارات الأسعار بين الأسواق وتعزيزها (Headey, 2011 ; Tangermann, 2011) .

وتبرز هذه العوامل مجتمعة وجود نظام يتميز بحساسية هيكلية عالية تجاه الصدمات الخارجية. وفي هذا الإطار، لم تعد تقلبات أسعار الغذاء تُفهم على أنها انحرافات مؤقتة، بل كقناة انتقال تنتقل من خلالها الصدمات العالمية إلى ضغوط اقتصادية داخلية، وفي بعض الحالات إلى تداعيات اجتماعية أوسع (Barrett, 2013 ; Lagi et al., 2011).

4.الهشاشة الهيكلية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

بوجه عام، فإن مدى تعرض دول منظمة التعاون الإسلامي لتقلبات أسعار الغذاء العالمية لا تحدده التغيرات قصيرة الأجل بقدر ما تحكمه مجموعة من العوامل الهيكلية الأساسية. ومن أبرز السمات الموثقة في هذا السياق ارتفاع درجة الاعتماد على واردات الحبوب في عدد من البلدان، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبعض مناطق إفريقيا جنوب الصحراء. وتشير البيانات التي جمعها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية إلى أن نسب الاعتماد على الاستيراد تتجاوز في بعض الحالات 50٪، مما يعني انتقالاً مباشراً وغالباً فورياً لتقلبات الأسعار الدولية إلى الأسواق المحلية، (SESRIC, 2023a ; FAO, 2023.

وتتعزز هذه الهشاشة الخارجية بقيود اقتصادية كلية تحد من مرونة السياسات العامة. ففي العديد من اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي المعتمدة على استيراد الغذاء، تؤثر تقلبات أسعار الصرف وتشديد الأوضاع المالية العالمية بشكل مباشر على فواتير الاستيراد، وهو ما يترجم غالباً إلى زيادة في الأعباء المالية عبر آليات الدعم أو برامج الحماية الاجتماعية (البنك الإسلامي للتنمية، 2022؛ صندوق النقد الدولي، 2022). وفي مثل هذه السياقات، لا تعتمد قدرة الحكومات على امتصاص صدمات الأسعار على الخيارات السياسية فحسب، بل أيضاً على الحيز المالي المتاح.

كما تسهم التحولات الديموغرافية والهيكلية في تشكيل هذه الديناميات. فقد أدى التوسع الحضري السريع في العديد من دول المنظمة إلى تغيير أنماط الاستهلاك، مما عزز الاعتماد على الأسواق في الحصول على الغذاء، وأضعف في المقابل الدور التخفيفي للإنتاج المعيشي (SESRIC، 2023b؛ البنك الدولي، 2023). ونتيجة لذلك، أصبحت شريحة متزايدة من الأسر أكثر عرضة لتقلبات الأسعار، خاصة في الفئات ذات الدخل المنخفض حيث تشكل النفقات الغذائية نسبة كبيرة من إجمالي الاستهلاك (Ivanic & Martin, 2008 ; Headey, 2013.

وتُظهر هذه العوامل مجتمعة أن صدمات أسعار الغذاء العالمية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا يمكن احتواؤها بسهولة داخل الحدود الوطنية، بل تنتقل إلى الاقتصادات المحلية في ظل قدرة محدودة على الامتصاص، وتتفاعل مع القيود الاقتصادية القائمة، وفي بعض الحالات تُفاقم مخاطر أوسع تمس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي (Barrett, 2013 ; Arezki & Brückner, 2014).

5.تنسيق السياسات وتعزيز مرونة النظام

لطالما ركزت المقاربات التقليدية للأمن الغذائي على توسيع الإنتاج الزراعي الوطني. ورغم أن تحسين الإنتاجية يظل هدفاً مهماً، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الاستراتيجيات التي تركز حصراً على الإنتاج لم تعد كافية في ظل أسواق عالمية مترابطة وصدمات منهجية متكررة (Pingali, 2012 ; FAO, 2023) . وتُظهر التجارب الحديثة أن التعرض لتقلبات الأسعار الخارجية لا يمكن احتواؤه بالكامل من خلال تدابير تقتصر على جانب العرض المحلي، لا سيما في البلدان التي تعتمد هيكلياً على استيراد الغذاء.

وفي هذا السياق، اتجه النقاش السياسي تدريجياً نحو مفهوم المرونة. وقد تُرجم ذلك عملياً إلى تبني مجموعة أوسع من التدخلات الرامية إلى تقليل الهشاشة أمام الصدمات الخارجية. فعلى سبيل المثال، يساهم تنويع مصادر الاستيراد في الحد من المخاطر المرتبطة بتركيز العرض، في حين تعزز الاستثمارات في البنية التحتية للتخزين والنقل واللوجستيات

إن تكرار التقلبات الحادة في أسعار الغذاء خلال العقدين الماضيين يشير إلى أن عدم الاستقرار السعري أصبح سمة جوهرية في النظم الغذائية العالمية، وليس مجرد سلسلة من الاضطرابات المعزولة.

إن الانتقال من إدارة ظرفية لأزمات الغذاء إلى بناء مرونة نظامية يتطلب التزاماً طويل الأمد بتنسيق السياسات.

القدرة على امتصاص الصدمات على المدى القصير (Banque mondiale, 2020 ; Gil-bert & Morgan, 2010) . وبالتوازي، أثبتت أنظمة الإنذار المبكر والمعلومات المحسّنة أهميتها في دعم الاستجابات السريعة للسياسات، خاصة عندما تقترن ببيانات سوق شفافة وآليات متابعة فعّالة (FAO et al., 2011 ; Barrett, 2013).

وعلى نحو أعمق، أصبحت سياسات الأمن الغذائي مترابطة بشكل متزايد مع مجالات أخرى من الحوكمة الاقتصادية. فقرارات السياسة التجارية، وإدارة أسعار الصرف، وتصميم أنظمة الحماية الاجتماعية، جميعها تؤثر في كيفية انتقال صدمات أسعار الغذاء والتعامل معها على المستوى الوطني (Anderson, Ivanic & Martin, 2014; HLPE, 2020). وفي هذا الإطار، لا يُعد التنسيق المؤسسي هدفاً مكملاً فحسب، بل ضرورة أساسية، إذ تعتمد فعالية تدخلات الأمن الغذائي إلى حد كبير على مدى اتساق وتكامل السياسات المتبعة عبر هذه المجالات المختلفة.

6. دور التعاون الإقليمي والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

لطالما اعتُبر التعاون الإقليمي عنصراً مهماً محتملاً في استراتيجيات الأمن الغذائي، إلا أنه ظل مستغلاً بشكل غير متكافئ. ففي إطار منظمة التعاون الإسلامي، يشير وجود دول مصدّرة كبرى للمنتجات الغذائية إلى جانب اقتصادات تعتمد هيكلياً على الاستيراد إلى درجة من التكامل يمكن، من حيث المبدأ، أن تدعم نظم إمداد أكثر توازناً ومرونة. غير أن الواقع يُظهر أن التجارة الزراعية البينية داخل دول المنظمة لا تزال محدودة نسبياً مقارنة بإمكاناتها، حيث لا تزال التدفقات التجارية موجهة بدرجة أكبر نحو الأسواق العالمية بدلاً من الشركاء الإقليميين (UN Comtrade, 2023 ; COMCEC, 2023).

ويُعزى هذا التفاوت إلى عدد من القيود الهيكلية والمؤسسية. إذ لا تزال أوجه القصور في البنية التحتية تعيق انسيابية حركة المنتجات الزراعية عبر الحدود بكفاءة. وغالباً ما تتفاقم هذه التحديات بسبب التباينات التنظيمية، بما في ذلك اختلاف المعايير والإجراءات الجمركية والسياسات التجارية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وانخفاض مستوى اليقين بالنسبة للفاعلين في السوق (البنك الدولي، 2020؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020). كما يُضاف إلى ذلك النقص النسبي في آليات التنسيق المؤسسية الراسخة، القادرة على تسهيل تبادل المعلومات ومواءمة الاستجابات السياسية في فترات التوتر في الأسواق.

في هذا السياق، تؤدي منظمة الأمن الغذائي الإسلامي دوراً مهماً محتملاً، وإن كان محدداً بوضوح. فبدلاً من أن تعمل كسلطة مركزية، تتمثل ميزتها النسبية في قدرتها على جمع الدول الأعضاء، ودعم التعاون التقني، وتعزيز ممارسات أكثر انتظاماً لتبادل البيانات. وتُظهر تجارب منصات إقليمية أخرى أن حتى التحسينات المتواضعة في مجالات الشفافية، والحوار السياسي، والتنسيق يمكن أن تسهم في استجابات أكثر سرعة وتماسكاً في مواجهة الصدمات الخارجية (FAO et al., 2011; Barrett, 2013). وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن تعزيز مثل هذه الآليات قد يشكل نهجاً عملياً للحد من التعرض لتقلبات الأسواق العالمية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلالية السياسات الوطنية.

7. الخاتمة

تُبرز هذه الدراسة تحولاً جوهرياً في مشهد الغذاء العالمي، حيث لم يعد من الممكن النظر إلى الأمن الغذائي باعتباره مجرد قضية زراعية محلية، بل ينبغي اعتباره ركيزة أساسية للأمن الاقتصادي الشامل. وتُظهر صدمات الأسعار المتكررة خلال العقدين الماضيين أن التعرض للأسواق الغذائية العالمية أصبح يشكل، بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مصدراً مهماً للمخاطر السيادية.

كما تكشف الهشاشة الهيكلية، ولا سيما الاعتماد الكبير على الواردات وضعف الهوامش المالية، أن الاستراتيجيات التقليدية القائمة على الإنتاج، رغم أهميتها، غير كافية بمفردها. إذ تتطلب مواجهة صدمات القرن الحادي والعشرين اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تدمج السياسات التجارية، وأنظمة الحماية الاجتماعية، والبنية التحتية الاستراتيجية ضمن إطار متكامل للأمن الغذائي.

ومن جهة أخرى، يظل التعاون البيني داخل منظمة التعاون الإسلامي أحد أهم الأدوات، التي لا تزال غير مستغلة بما فيه الكفاية، لتعزيز الاستقرار الإقليمي. فمن خلال إزالة القيود اللوجستية وتوحيد المعايير التنظيمية، يمكن للدول الأعضاء تحويل أوجه التكامل القائمة إلى شبكة أمان فعالة. وفي هذا الإطار، تضطلع مؤسسات مثل منظمة الأمن الغذائي الإسلامي بدور محوري، ليس بديلاً عن السلطات الوطنية، بل كعامل محفّز لتنسيق الجهود التقنية، وتعزيز شفافية البيانات، وإدارة الأزمات بشكل جماعي.

وفي الختام، فإن الانتقال من إدارة ظرفية لأزمات الغذاء إلى بناء مرونة نظامية يتطلب التزاماً طويل الأمد بتنسيق السياسات. وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن إدماج الأمن الغذائي ضمن التخطيط الاقتصادي الشامل ليس مجرد خيار استراتيجي، بل شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الداخلي والتنمية المستدامة في ظل بيئة عالمية تتسم بتزايد التقلب وعدم الاستقرار.

قصص نجاح في ريادة أعمال النساء والشباب

الدكتورة فاتوماتا ساكو

مؤسسة وصاحبة العلامة التجارية Kaira-Ma

الدكتورة فاطوماتا ساكو في معرض ماكفروت التجاري في إيطاليا وفي مختبرها في باماكو.

في هذا العدد، نسلّط الضوء على الدكتورة فاطوماتا ساكو ديالو، سيدة أعمال مالية بارزة، تتولى إدارة مختبر "كايرا-ما". حاصلة على دكتوراه في الصيدلة وخبيرة في مجال مستحضرات التجميل الطبيعية، قامت بتأسيس هذا المختبر سنة *2017*، بهدف تطوير منتجات تجميل طبيعية ترتكز على زبدة الشيا، والزيوت النباتية الإفريقية، والمكونات النباتية التقليدية، بما يعكس غنى التراث الإفريقي في هذا المجال.

وقد تميزت مسيرتها المهنية بإسهامات علمية ومهنية لافتة، من أبرزها إصدار «دليل الممارسات الصيدلانية الجيدة في مالي» سنة 2007. كما شاركت بفعالية في العديد من الفعاليات الدولية، من بينها المنتدى الصيدلاني الدولي في مراكش (2013) وتونس (2016)، ومنتدى أعمال الشيا والصمغ العربي – بيت إفريقيا (2018)، والمعرض الإفريقي للتجارة البينية في ديربان (2021)، إضافة إلى مشاركاتها في معارض دولية متخصصة مثل (Cosmetic Inside Korea (2022، و-Cos moprof بسنغافورة (2022)، وMacfrut بريمني بإيطاليا (2023)، فضلاً عن معرض Pharmagora.

كما تتميز الدكتورة ديالو بحضور فاعل على المستوى الجمعوي، وتشغل حالياً عدة مناصب، من بينها:

- الأمينة العامة لجمعية سيغويكاديا (توركورو بوغو)؛
- عضو في المكتب التنفيذي لـ AFEPHAR؛
- عضو في شبكة NALA؛
- عضو في المكتب المهني لسلسلة الشيا في مالي؛
- سفيرة مجتمع أكوابا الكندي في مالي.

نبذة عن كايرا-ما:

تحت قيادة الدكتورة ديالو، يتخصص مختبر كايرا-ما في تطوير وتركيب وتصنيع مستحضرات التجميل الطبيعية، سواء لعلامته التجارية الخاصة "ناي كايرا" أو لصالح علامات أفريقية أخرى. ويهدف المختبر إلى تقديم منتجات صحية ومستدامة تتماشى مع المعايير الدولية في مجال التجميل.

كما يضطلع بدور مهم في تدريب ومواكبة شركات التجميل، لا سيما خلال مراحل إعادة الهيكلة والتطوير. ويجدر بالذكر أن المختبر كان يُعرف سابقًا باسم "كوكوس كوزميتيك"، وهو حاصل على شهادة ISO 22716، ما يعكس التزامه بإنتاج مستحضرات عالية الجودة، آمنة وصديقة للبيئة، بالاعتماد على موارد محلية مستدامة.

قطاع الأعمال ومجموعة المنتجات:

يقدم مختبر كايرا-ما تشكيلة متنوعة من منتجات التجميل الطبيعية، تعتمد أساسًا على زبدة الشيا والزيوت النباتية المستخلصة على البارد، مثل المورينغا، والكركديه، والباوباب، وتمور الصحراء، والنيم وغيرها. وتشمل هذه المنتجات غسول الجسم، والكريمات، والصابون الصلب والسائل، والبلسم، ومزيلات العرق، إضافة إلى سيرومات الشعر ومنتجات العناية بالبشرة.

التوريد والتجارة العادلة:

تولي شركة كايرا-ما لابوراتوري اهتماما كبيرا بمبادئ التجارة العادلة، حيث تعتمد أساسا على تعاونيات نسائية تنتج زبدة الشيا وغيرها من المواد الخام. ومن خلال سياسات الشراء والتوريد التي تنتهجها، تحرص الشركة على دعم التجارة المحلية والمساهمة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مالي.

قنوات التوزيع والشراكات:

يتم تسويق منتجات كايرا-ما تحت العلامة التجارية «ناي كايرا»، وتُوزَّع عبر الصيدليات، وسلسلة متاجر «شوبريت»، وكذلك في السوق الحرة بمطار سينو الدولي في باماكو. كما تمتلك الشركة ممثلين إقليميين، لاسيما في السنغال، وتخدم عملاء دوليين. وإضافة إلى ذلك، يقوم المختبر بتصنيع منتجات لصالح شركات أخرى، من بينها «كاري كاري» من توغو، و«لي دوسور دو لا بو» من مالي، وعلامة «بولوناو» المتخصصة في العناية بالشعر.

عملية الجودة والامتثال:

شاركت شركة كايرما في عدد من المعارض التجارية الدولية والإقليمية، من بينها المعرض الدولي للفلاحة بباريس لسنتي 2020 و2021، ومعرض IATF 2021 في ديربان، ومعرض CI Korea 2022، ومعرض Cosmoprof Asia 2022.

وفي إطار حرصها على ضمان مطابقة منتجاتها للمعايير الدولية، أنشأت الشركة مختبرا يستوفي هذه المعايير، كما تلقت دعما فنيا من منظمة PUM Mali الهولندية خلال مسار الحصول على شهادة ISO 22716. وقد أُجريت مراجعة نهائية من قبل هيئة الاعتماد Tagnon/MQA International في يونيو 2026. ولمواكبة الطلب المتزايد، استثمرت الشركة كذلك في اقتناء معدات إنتاج إضافية.

آفاق التنمية

بعد حصولها على شهادة ISO 22716، تسعى شركة كايرما إلى توسيع شبكة توزيعها على المستوى العالمي. وتركّز الشركة بشكل خاص على استهداف سوق المنتجات الحلال الذي يشهد نموا متسارعا، كما تعمل على تأمين الدعم اللازم للحصول على شهادة الحلال. وعلاوة على ذلك، تخطط الشركة لاقتناء معدات إضافية لإنتاج الصابون، بهدف تعزيز طاقتها الإنتاجية وتنويع مجموعة منتجاتها.

ولتقديم طلباتكم، يُرجى التواصل مع المختبر عبر البريد الإلكتروني أو عبر الهاتف على العنوان التالي:

مختبر كايرا-ما ش.ذ.م.م

البريد الإلكتروني: kairama.lab@gmail.com

الهاتف: 223 66 06 24 94 +/ 76 43 08 82

RCCM : MAKTI-2017-B-699

NIF : 025027084J

منتدى دافوس 2026

عُقد المنتدى الاقتصادي العالمي السادس والخمسون هذا العام تحت شعار "روح الحوار".

وقد انعقد هذا الاجتماع، الذي يجمع أبرز الشخصيات العالمية، في سياق دولي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية، وعدم اليقين الاقتصادي، والتغيرات التكنولوجية المتسارعة. وبهذه المناسبة، تركزت المناقشات على مواضيع مختلفة ذات اهتمام مشترك، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وأمن الطاقة، والتوترات الاقتصادية الراهنة.

ومن أبرز نتائج هذا الاجتماع، التزام قادة العالم المشترك بإعطاء الأولوية للتواصل بهدف استعادة الثقة بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني، إلى جانب الاهتمام المتزايد بالقضايا الجيوسياسية والذكاء الاصطناعي، والمخاوف المتعلقة بالوضع الاقتصادي العالمي، والدور المحوري للمياه، لاسيما في مجالات التحول الطاقي والزراعة المستدامة. ومن الجوانب المهمة الأخرى لهذا المنتدى، الإجتماعات غير الرسمية والشراكات التي أُقيمت بين الدول، خاصة في مجالات المناخ والزراعة والاستثمار المستدام.

وفي ختام المنتدى، جدّد قادة العالم التأكيد على ضرورة العمل المشترك لمواجهة التحديات العالمية، وأوصوا بما يلي :

- إحياء التعاون لمعالجة التوترات الجيوسياسية المتزايدة، من خلال بناء

تحالفات مرنة والحفاظ على قنوات الحوار على المستوى الدولي.

- البحث عن محركات نمو جديدة عبر الاستثمار في التقنيات الحديثة، ولاسيما الذكاء الاصطناعي، مع دعم الابتكار وتطوير البنية التحتية الرقمية.

- زيادة الاستثمار في المهارات والتوظيف، من خلال تعزيز التعليم المستمر، والتكيّف مع مهن الذكاء الاصطناعي، وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في سوق العمل، ودعم المشاركة الاقتصادية.

- تنظيم الابتكار، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، عبر وضع أطر واضحة للبيانات والخصوصية والمعايير، وتعزيز الحوكمة العالمية للتكنولوجيا، ومكافحة التضليل والهجمات السيبرانية.

- تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحدود موارد الكوكب، من خلال إدماج قضايا المناخ والتنوع البيولوجي في السياسات الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية المستدامة، وإعادة توجيه الإعانات الضارة بالبيئة.

- تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر العالمية، من خلال استباق الأزمات وتقوية مرونة الأنظمة، لاسيما في مجالات الطاقة وسلاسل التوريد والأمن السيبراني.

- التركيز على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وبين الدول والشركات والمجتمع المدني.

على الرغم من أن معظم القضايا التي طُرحت خلال هذا الاجتماع تمحورت حول التوترات الجيوسياسية العالمية، فقد أتاح المنتدى، مع ذلك، فرصة لتحديد الأولويات الدولية في مجالات الذكاء الاصطناعي والمناخ والنمو الشامل. كما أكد أن العالم يمر بمرحلة إعادة هيكلة اقتصادية وتكنولوجية عميقة، تنطوي على فرص واعدة، لكنها تحمل في الوقت ذاته مخاطر كبيرة بالنسبة للدول.

ملامح الانتعاش الاقتصادي في نيجيريا تتبلور مع بدء الإصلاحات في تحقيق الاستقرار

تدخل نيجيريا تدريجيا مرحلة من التوطيد الاقتصادي، حيث بدأت الإصلاحات الهيكلية الأخيرة تُسهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز ثقة الأسواق، ووضع الأسس لنمو أكثر استدامة.

بعد سنوات من تفاقم الاختلالات، يُظهر الاقتصاد النيجيري بوادر تعافٍ مبكرة لكنها ذات دلالة. ووفقًا لتقييمات نشرتها مجلة الإيكونوميست، بدأ برنامج الإصلاح، الذي انطلق منذ عام 2023، في معالجة نقاط الضعف الهيكلية المتجذرة التي ورثتها الإدارة الحالية. وعلى الرغم من صعوبة عملية التكيف بالنسبة للأسر والشركات، فإن المؤشرات الأولية تُظهر تحسنًا في الأسس الاقتصادية.

ومن أبرز التحولات، الانتقال نحو إطار سياساتي أكثر شفافية وتوجهًا نحو السوق. فقد ساهم إلغاء دعم الوقود وتوحيد آليات سعر الصرف في تصحيح الاختلالات المزمنة، وتعزيز مصداقية السياسات، والحد من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين. كما أسهمت هذه الإجراءات، إلى جانب تبني سياسة نقدية أكثر صرامة، في تعزيز الانضباط الاقتصادي الكلي وخلق بيئة تشغيل أكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ.

وينعكس تحسن الاستقرار تدريجيًا على معنويات المستثمرين في الأسواق المالية؛ إذ افتتحت أسواق الأسهم العام بأداء إيجابي، مدفوعة بزخم الإصلاحات وتحسن نتائج الشركات. وفي الوقت ذاته، شهدت أوضاع سوق الصرف تحسنًا ملحوظًا، مدعومًا بارتفاع الاحتياطيات من النقد الأجنبي ووضوح التوجهات الاقتصادية. وتشير هذه التطورات مجتمعة إلى عودة تدريجية لثقة المستثمرين بعد فترة من التقلبات.

ويتجلى هذا التحسن أيضًا في آفاق النمو؛ حيث تتوقع المؤسسات الدولية والوطنية مسارًا تعافيًا مدعومًا باستقرار التضخم، وانتعاش إنتاج النفط والغاز، وتحسن الأوضاع الأمنية في المناطق الإنتاجية الرئيسية. كما ساهمت زيادة الثقة في قطاع الطاقة في تجدد الاهتمام الاستثماري، مما عزز مكانة نيجيريا كاقتصاد مُصدِّر رئيسي.

وخارج قطاع المحروقات، بدأت الإصلاحات تُحسن القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية؛ إذ يسهم سعر الصرف الأكثر مرونة في تعزيز جاذبية الصادرات الزراعية والصناعات الخفيفة، ودعم جهود التنويع الاقتصادي والتكامل التجاري الإقليمي. وتنسجم هذه الديناميات مع طموح نيجيريا لبناء اقتصاد أكثر توازنًا واستدامة.

ولا تزال المالية العامة تمثل محورًا رئيسيًا للإصلاح، لا سيما في ما يتعلق بإدارة الدين وتحسين تعبئة الإيرادات. وتهدف الإصلاحات الضريبية الحديثة إلى تعزيز الاستدامة المالية وتوفير حيز أكبر لتمويل أولويات التنمية. وعلى الرغم من استمرار بعض التحديات، فإن التركيز على ضبط المالية العامة يعكس تحولًا نحو تخطيط اقتصادي متوسط الأجل بدلًا من إدارة الأزمات.

وبشكل عام، تشير هذه المؤشرات إلى تحسن ملحوظ في أداء الاقتصاد النيجيري؛ حيث يُسهم مزيج الإصلاحات الهيكلية، واستقرار الاقتصاد الكلي، وتجدد ثقة المستثمرين في وضع أسس انتعاش أكثر استدامة، بما يدعم آفاق التجارة والاستثمار والنمو خلال الفترة المقبلة. ■

المصدر: صحيفة «ذيس داي» (نيجيرية) و«بيزنس إنسايدر أفريكا».

انتعاش قطاع الغاز في موزمبيق يمثل نقطة تحول في مسار تعافي الاقتصاد والاستثمار

يُعد استئناف مشروع الغاز الطبيعي المسال الرئيسي في البلاد لحظة حاسمة للاقتصاد، إذ يعيد الزخم إلى أحد أهم الاستثمارات الاستراتيجية، والذي يُتوقع أن يسهم في تعزيز النمو، وخلق فرص العمل، وزيادة الإيرادات المالية على المدى الطويل.

بعد توقف دام أكثر من أربع سنوات، استأنفت موزمبيق رسمياً العمل في أكبر مشاريعها للطاقة، وهو مشروع تطوير الغاز الطبيعي المسال في كابو ديلغادو. ويمثل هذا المشروع، الذي تقوده شركة توتال إنيرجيز وتبلغ قيمته 20 مليار دولار، أكبر استثمار أجنبي مباشر في أفريقيا، وركيزة أساسية في طموح موزمبيق لتصبح مُصدِّراً عالمياً مهماً للغاز الطبيعي المسال.

يُشير رفع حالة القوة القاهرة واستئناف أعمال البناء في موقع أفونجي إلى تجدد الثقة في المسار الاقتصادي والأمني للبلاد. وقد كان لتحسن الأوضاع الأمنية، بدعم من التعاون مع الشركاء الإقليميين، دورٌ حاسم في تمكين المقاولين والعمال من العودة. وقد تم بالفعل حشد أكثر من 4000 عامل، غالبيتهم من المواطنين الموزمبيقيين، مما يُبرز الأثر الفوري للمشروع على فرص العمل وتوليد الدخل.

من الناحية الاقتصادية، يُتوقع أن يكون لاستئناف مشروع موزمبيق للغاز الطبيعي المسال آثارٌ مضاعفةٌ واسعة النطاق. فخلال ذروة أعمال الإنشاء، من المتوقع أن يُوفر المشروع آلاف الوظائف المباشرة، وأن يدعم شبكةً واسعةً من الموردين المحليين من خلال عقودٍ بمليارات الدولارات تُمنح للشركات المحليةً. ومن المتوقع أن يُحفز هذا الحجم من المشاركة المحلية النشاط في قطاعات البناء والخدمات اللوجستية والتصنيع، مما يُعزز القطاع الخاص المحلي.

بعد انتهاء مرحلة الإنشاء، من المتوقع أن تُحدث صادرات الغاز الطبيعي المسال نقلة نوعية في مكانة موزمبيق الخارجية. فمع طاقة إنتاجية مُخطط لها تبلغ 13 مليون طن سنويًا، واستهداف بدء التصدير في عام 2029، يُتوقع أن يُدرّ المشروع تدفقات كبيرة من العملات الأجنبية على مدى عقود. وتشير تقديرات الحكومة إلى إيرادات ضخمة طوال عمر المشروع، ما يُمكن أن يُعزز المالية العامة، ويُحسّن مرونة ميزان المدفوعات، ويُوفر موارد للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري.

يحمل استئناف المشروع تداعيات أوسع على معنويات المستثمرين. يُنظر إلى مشروع موزمبيق للغاز الطبيعي المسال على نطاق واسع كحالة اختبارية لمعرفة ما إذا كان بإمكان مشاريع الطاقة الضخمة أن تتقدم في الأسواق الناشئة التي تواجه تحديات أمنية وتمويلية وبيئية واجتماعية وحوكمية. وفي هذا السياق، يُشكل إحياء المشروع مؤشرًا إيجابيًا للأسواق الدولية، حيث يعكس تحسن إطار الحوكمة وتوافر مقومات الاستقرار المؤسسي، وهو ما يدعم قرارات المستثمرين بشأن الفرص طويلة الأجل في قطاع الطاقة الأفريقي، خاصة في ظل التزام حكومي واضح وتعزيز مستمر للأوضاع الأمنية.

في الوقت نفسه، أكدت السلطات وشركاء المشروع على تنمية المجتمع والاستثمار الاجتماعي. ومن خلال مؤسسة موزمبيق للغاز الطبيعي المسال، تم تخصيص تمويل لدعم سبل العيش والزراعة ومصايد الأسماك والمشاريع الصغيرة في كابو ديلغادو، بهدف ضمان أن تتجاوز الفوائد الاقتصادية إيرادات الدولة وتساهم في الاستقرار الإقليمي.

بشكل عام، لا يقتصر استئناف مشروع موزمبيق للغاز الطبيعي المسال على استئناف مشروع واحد فحسب، بل يمثل نقطة تحول محتملة لاقتصاد موزمبيق، إذ يعزز دورها في أسواق الغاز العالمية، ويوفر مسارا نحو النمو والتوظيف وزيادة ثقة المستثمرين، شريطة الحفاظ على المكاسب الأمنية وإدارة عائدات الموارد بما يدعم التنمية الشاملة والمستدامة. ■

المصدر: : أخبار APA، ومؤسسة إنرجي كابيتال آند باور

مصر وتركيا تُسرّعان وتيرة التواصل الاقتصادي مع تعميق العلاقات الاستثمارية والصناعية

شكّل منتدى الأعـمال رفيع المستوى في مدينة العلمين الجديدة خطوة مهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا، بما يعكس تزايد الثقة المتبادلة، وارتفاع تدفقات الاستثمار، ووجود طموح مشترك لبناء تكامل صناعي ومالي أعمق.

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين مرحلة جديدة من الزخم، عقب ما وصفه المسؤولون بأكبر تجمع تجاري في تاريخ العلاقات الثنائية. وقـد وجّـه المنتدى الاقتصادي المـصري-الـتركي، الـذي عُقد في العلمين الجديدة، رسالة واضحة بشأن تجدد التعاون، حيث أكد الجانبان على اتساع آفـاق التجارة والاستثمار وتعزيز الشراكات الصناعية طويلة الأمد.

وترأس المنتدى ممثلون عن اتحاد الغرف التجارية والبورصات التركية واتحاد الغرف التجارية المـصريـة، وركّـزت أعماله على مجالات التعاون ذات الأولوية خلال العقد المقبل. كما سلطت المناقشات الضوء على مشاريع البنية التحتية، وشراكات الطاقة، وتعزيز التكامل في سلاسل التوريد الصناعية والتكنولوجية، باعتبارها ركائز أساسية للعلاقة الاقتصادية المتنامية.

وقد بدأت بالفعل ملامح فرص استثمارية ملموسة في الظهور، حيث يتوقع قادة الأعـمال في مصر أن تتجاوز الاستثمارات التركية 500 مليون دولار أمريكي خلال عام 2026، خاصة في قطاع المنسوجات، بما يشمل الغزل والنسيج والصباغة والتشطيب، إلى جانب مجالات صناعية وتجارية أخرى.

كما يُنظر إلى هذا الحراك الاقتصادي على أنه تمهيد لزيارة مرتقبة للرئيس التركي رجب طيب أردوغـان، يُتوقع أن يرافقه خلالها وفد تجاري رفيع المستوى. وتعكس هذه التطورات التزامًا مشتركًا من القاهرة وأنقرة بتحويل التقارب السياسي إلى نتائج اقتصادية ملموسة، بما يعزز مكانة الشراكة الثنائية كرافعة للتجارة الإقليمية والتنمية الصناعية والتعاون الاستثماري. ■

المصدر: صحيفة «إيجيبت إندبندنت».

تسارع صادرات السيارات الإندونيسية مدفوعة بازدهار الأسواق الخارجية وتعزيز مرونة القطاع الصناعي

ترتكز صناعة السيارات في إندونيسيا بشكل متزايد على الأداء القوي للصادرات، حيث تعكس شحنات السيارات القياسية الدور المتنامي للبلاد كقاعدة إقليمية للإنتاج والتصدير، رغم ضعف الطلب في السوق المحلية.

يشهد القطاع إعادة توازن واضحة، إذ تبرز الصادرات كمحرك رئيسي للنمو. ووفقا لبيانات رابطة صناعات السيارات الإندونيسية (GAIKINDO)، بلغت صادرات السيارات كاملة الصنع 518 ألف وحدة في عام 2025، مسجلةً رقمًا قياسيًا. ويعكس هذا الإنجاز اندماج إندونيسيا المتزايد في سلاسل التوريد العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية كمركز تصنيعي.

واستمر زخم الصادرات طوال العام؛ ففي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025، بلغ إجمالي صادرات السيارات كاملة الصنع 335,063 وحدة، بزيادة قدرها 12.2% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2024. كما بلغ إجمالي الصادرات خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025 نحو 382,374 وحدة، مسجلاً نموًا بنسبة 10.9% على أساس سنوي، مقارنةً بـ 344,780 وحدة خلال الفترة ذاتها من عام 2024. وللمقارنة، بلغ إجمالي صادرات عام 2024 بأكمله 472,194 وحدة، مما يؤكد أن عام 2025 في طريقه لتحقيق مستوى قياسي جديد.

وشهدت صادرات المركبات شبه المصنعة أو المفككة بالكامل (CKD) نموًا ملحوظًا؛ إذ ارتفعت خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025 بنسبة 29.8% لتصل إلى 45,673 وحدة، مقارنةً بـ 35,179 وحدة في العام السابق. ويؤكد هذا النمو الدور المزدوج لإندونيسيا كمصدر للمركبات الجاهزة وقاعدة تجميع إقليمية تخدم أسواقًا متعددة.

وتواصل الشركات المصنعة الكبرى دعم أداء الصادرات؛ حيث لا تزال شركة تويوتا أكبر مُصدِّر في إندونيسيا بـ 114,280 مركبة، بزيادة قدرها 6.8% على أساس سنوي، و130,045 وحدة خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر، بحصة سوقية تبلغ 34%. تلتها دايهاتسو بـ 89,418 وحدة (23.4%)، فيما سجلت ميتسوبيشي موتورز نموًا لافتًا بصادرات بلغت 75,361 وحدة (19.7%). كما ساهمت هيونداي-إتش إم إم آي بـ 43,334 وحدة (11.3%)، إلى جانب سوزوكي بـ 22,359 وحدة (5.8%) وهوندا بـ 12,628 وحدة (3.3%).

ولعب نمو الصادرات دورًا حاسمًا في استقرار القطاع رغم ضعف الطلب المحلي؛ إذ بلغ إجمالي إنتاج السيارات خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025 نحو 854,952 وحدة، مسجلاً تراجعًا طفيفًا بنسبة 3.4% فقط على أساس سنوي. في المقابل، انخفضت مبيعات الجملة بنسبة 11.3% لتصل إلى 561,819 وحدة، كما تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 10.9% إلى 585,917 وحدة، ما يعكس الضغوط على القدرة الشرائية للمستهلكين.

وقد أسهمت أسواق التصدير في دول الآسيان وأمريكا اللاتينية واليابان والشرق الأوسط في دعم هذا النمو، مما مكّن المصنعين من الحفاظ على مستويات الإنتاج وكفاءة العمليات. ويؤكد قادة الصناعة أن الصادرات أصبحت عنصرًا أساسيًا في تخطيط الإنتاج، إذ تدعم استغلال الطاقات الإنتاجية واستمرارية سلاسل التوريد.

ويتوقع ممثلو القطاع أن تصل صادرات السيارات الإندونيسية إلى نحو 500 ألف وحدة بحلول نهاية عام 2025، بما يعزز استقرار الإنتاج ويدعم منظومة واسعة تشمل المصنعين وموردي المكونات ومقدمي الخدمات اللوجستية وشركات التمويل. ويعكس هذا الأداء المتصاعد طموح إندونيسيا في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لإنتاج وتصدير السيارات، وقدرتها على التكيف مع تحولات السوق العالمية. ■

المصدر: Gaikindo, Kompass.id, Business Indonesia

أنشطة منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة

◄ **ورشة عمل افتراضية حول أدوات التجارة والاستثمار التابعة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة لفائدة الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة ومؤسسات دعم التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي،**
22 أبريل 2026

◄ **الاجتماع الثاني والأربعون للجنة متابعة الكومسيك،**
12-13 مايو 2026 - أنقرة، تركيا

◄ **منتدى منظمة التعاون الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأفريقية،**
11-13 يونيو 2026 – داكار، السنغال

◄ **الدورة السادسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،**
19-20 يونيو 2026 - باكو، أذربيجان

◄ **معرض السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي/UATE Tourism Expo،**
25-27 يونيو 2026 – كمبالا، أوغندا

◄ **المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن المرأة،**
12-13 يوليو 2026 - إسلام آباد، باكستان

◄ **الاجتماع العام السابع عشر لمنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة بشأن التعاون،**
27-29 يوليو 2026 - جنيف، سويسرا

◄ **المؤتمر الخامس عشر لمؤتمر الاستثمار AIM Congress،**
7-9 سبتمبر 2026 - دبي، الإمارات العربية المتحدة

◄ **المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي حول الطاقة،**
أكتوبر 2026 - الرياض، المملكة العربية السعودية

◄ **الاجتماع الوزاري الثاني والأربعون للجنة الكومسيك،**
31 أكتوبر - 3 نوفمبر 2026 - إسطنبول، تركيا

◄ **معرض الحلال الحادي عشر لمنظمة التعاون الإسلامي،**
25-28 نوفمبر 2026 - إسطنبول، تركيا

◄ **الدورة العاشرة لاجتماع التنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي،**
9-10 ديسمبر 2026 - جدة، المملكة العربية السعودية

2e Foire Commerciale de l'Artisanat des États Membres de l'OCI

2nd Craft Trade Fair OIC Member Countries

Du 18 au 28 déc 2025

ICEC-Ain-Sebaâ, Casablanca

منظمة التعاون الإسلامي

OIC-OCI

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعاً وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعما للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

ومن أهم أجهزة المنظمة، القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة. وتضم المنظمة ثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة بالإضافة إلى لجنة القدس. وهناك أيضا مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضا دورا حيويا وتكميليا من خلال العمل في شتى المجالات.

www.oic-oci.org